المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

دراسات | 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2025

ديناميكيات القرى المقدسية اقتصاديًّا واجتماعيًّا في إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس

بدّو وبيت إكسا والرام وكفر عقب نماذج

فريق البحث

أنمار رفيدي، ملكة عبد اللطيف

ديناميكيات القرى المقدسية اقتصاديًّا واجتماعيًّا في إثر التوسع الاستيطاني في محافظة القدس:
بدّو وبيت إكسا والرام وكفر عقب نماذج

دراسات

30 تشرين الأول/ أكتوبر 2025

أنمار رفيدي

باحثة في السياسات الاقتصادية الاجتماعية في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

ملكة عبد اللطيف

باحثة فلسطينية وطالبة دكتوراه في جامعة بنسلفانيا، حاصلة على درجتي ماجستير في القانون والدراسات الإسرائيلية من جامعة بيرزيت.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها بوصفها برامج وخططًا من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة: القدس حالةً دراسية استشرافية للتوسع الاستيطاني وتكلفته 1

أولًا: مداخل نظرية لتأطير آثار الاستيطان في مدينة القدس اقتصاديًّا واجتماعيًّا: منطقتا الشمال عمومًا والشمال الغربي خصوصًا 3

1. التحولات في الحيز والديموغرافيا الفلسطينية 3

2. إبادة المكان اجتماعيًّا 7

3. الهندسة الاجتماعية 8

ثانيًا: التعريف بالحالة الدراسية 10

1. منطقة شمال غرب القدس 10

2. منطقة شمال القدس 13

ثالثًا: تكاليف اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وتنموية 15

1. الديموغرافيا والحركة والحدود 15

أ. التغير في الحيز المكاني نتيجةً مباشرة للاستيطان 15

ب. حالات من العزل والضبط 18

ج. التحول السكاني القسري: المفارقة بين النمو والتراجع 21

2. آثار التوسع الاستيطاني اقتصاديًّا 25

أ. اختلاف تأثر النشاط التجاري في المنطقتين 26

ب. تراجع النشاط الزراعي: هندسة اجتماعية للمجتمع الزراعي الفلسطيني 28

ج. إضاءة على الخسائر الزراعية الحالية في شمال غرب القدس 30

3. التحولات الاجتماعية والتكاليف التنموية 32

أ. العلاقات الاجتماعية في مختلف التجمعات الفلسطينية 32

ب. المناطق الرمادية والقرى الحدودية: ضعف وحصار خدماتي 34

خاتمة: القرى المقدسية: من الانسجام والتواصل إلى معازل متنوعة الخصائص 36

المراجع 40

العربية 40

الأجنبية 41

ملحق قائمة المقابلات 43

قائمة الجداول والأشكال والخرائط والصور

الجداول

الجدول (1): المساحات المصادرة والمعزولة لأغراض استيطانية – قريتا بدّو وبيت إكسا 12

الجدول (2): المساحات المصادرة لأغراض استيطانية - الرام (وضاحية البريد) وكفر عقب 15

الجدول (3): التوسع في مساحة المستوطنات المحيطة بالقرى الأربع (بالدونم) خلال الفترة 2000-2022 16

الجدول (4): متغيرات في الحيز المكاني للقرى الأربع 17

الجدول (5): مقارنة بين متغيرات الحركة والتنقل والعزل بين القرى الأربع 19

الجدول (6): مقارنة بين المناطق الأربع: متغيراتها وتكاليفها الاقتصادية 27

الجدول (7): تقسيمات أراضي قريتَي بيت إكسا وبدّو جيوسياسيًّا خلال عام 2012 30

الجدول (8): مقارنة متغيرات ديموغرافية متعلقة بسكان القرى الأربع 33

الأشكال

الشكل (1): النمو السكاني في قريتَي بيت إكسا وبدّو (1998-2022) 24

الخرائط

الخريطة (1): منطقة شمال غرب القدس والمستوطنات المحيطة بها 10

الخريطة (2): قرى شمال القدس والمستوطنات المحيطة بها 14

الخريطة (3): قريتا بدّو وبيت إكسا والمستوطنات المحيطة بهما 20

الصور

الصورتان (1-2): النفق الواصل بين مدينة رام الله ومنطقة شمال غرب القدس 11

نتناول في هذه الدراسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في مدينة القدس من الناحيتين الديموغرافية والجغرافية، وعزل القرى والبلدات الفلسطينية المحيطة بها عن مركز المدينة، وكذلك عزل سكانها وضواحيها عن بقية المكون الديموغرافي الفلسطيني، مع التركيز على الاستيطان الإسرائيلي في منطقتَي شمال القدس وشمال غربها، عبر تحليل تحولات قرية بدّو اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسكانيًّا، وبيت إكسا، والرام، وكفر عقب. وتسعى هذه الدراسة للكشف عن ديناميكيات القرى والبلدات الفلسطينية المحاذية للجدار والمستوطنات المحيطة بالقدس اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية بالضفة الغربية. وقد اعتمدت منهجية الدراسة على أدوات البحث الكيفية، استنادًا إلى البحث والمراجعة المكتبية للمصادر الأولية والثانوية، وعلى 26 مقابلة شبه منتظمة مع سكان المناطق الأربع وأشخاص من ذوي العلاقة بقضايا الاستيطان. وخلصت إلى أن سياسات التوسع الاستيطاني المختلفة أفرزت آثارًا اقتصادية واجتماعية وسكانية عديدة، وذلك بحسب خصوصية كل منطقة جيوسياسيًّا، وبحسب الأهداف الاستعمارية منها.

مقدمة: القدس حالةً دراسية استشرافية للتوسع الاستيطاني وتكلفته

حوّلت سياسات التجزئة والعزل والحصار التواصل الجغرافي والاجتماعي الفلسطيني إلى جيوب فلسطينية لكلٍّ منها خصوصيتها الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]؛ فهي تشبه "مجتمعًا مسوّرًا" تكون فيه التجمعات الفلسطينية بمنزلة جُزر صغيرة مفصولة عن بعضها ومحاطة بمستوطنات مرتبطة ببعضها[2]، على نحو يخدم السيطرة الاستعمارية على التجمعات الفلسطينية[3]. ومن الناحيتين الديموغرافية والجغرافية، أدى التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس، وما ارتبط به من بناءٍ لجدار الفصل العنصري وطرقٍ خدمة للمستوطنين الصهيونيين، إلى مصادرة مساحات واسعة، وعزل القرى والبلدات الفلسطينية التابعة لمحافظة القدس عن مركز المدينة، وبقية المكون الديموغرافي الفلسطيني. وبذلك، أضحت مناطق مثل شمال غرب القدس وشمال القدس، التي كانت مناطق متجانسة ومترابطة، ذات خصائص مختلفة نتيجة للتوسع الاستيطاني وما تعلق به من عزل وحصار، على غرار الحال في الضفة الغربية. ونركز في هذه الحالة الدراسية على الاستيطان الإسرائيلي في قرى شمال غرب القدس وشمال القدس، التي عُزِلَت، إضافة إلى غيرها من القرى، في أثناء عملية تنفيذ مخطط القدس الكبرى وتوسيعه.

نجمت عن التوسع الاستيطاني وهندسة الحيز المقدسي، جغرافيًّا واجتماعيًّا، أحيازٌ مقدسية جيوسياسية مقيّدة ومجزّأة ومقسّمة على بقية الأراضي المحتلة، خاصة مع وجود العديد من التجمعات الاستيطانية الدخيلة في قلب التجمعات الفلسطينية الأصلية. ونتناول في هذه الدراسة منطقتين جغرافيتين في محيط مدينة القدس لكشف ديناميكيات مختلف القرى والبلدات الفلسطينية المحاذية للجدار والمستوطنات المحيطة بالقدس اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وعلاقتها الاقتصادية ببقية مناطق الضفة الغربية؛ تحديدًا من ناحية ارتباطها بسوق العمل الفلسطينية، والتحولات الحاصلة في الأنشطة الاقتصادية. من ناحية اجتماعية، جرى

1 أحمد حنيطي وشيراز نصر ووئام حمودة، "القدس وريفها: قرى شمال غرب القدس نموذجًا"، في: **المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية**، مجدي المالكي وسليم تماري (محرران) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، ص 415-416.

2 Ariel Handel, "Gated/ Gating Community: The Settlement Complex in the West Bank," *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 39, no. 4 (2014), p. 504.

3 أحمد عز الدين أسعد، "الطرق الالتفافية الإسرائيلية: فصل المستعمَر ووصل المستعمِر"، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، 2020/7/13، شوهد في 2024/9/10، في: https://acr.ps/1L9GPXR

التطرق إلى واقع التعليم والصحة والبناء والسكن والظواهر الاجتماعية المستحدثة في هذه المناطق التي تجعل حياة الأفراد فيها صعبة، خاصة في غياب الرقابة والأمن، على نحو متفاوت بين التجمعات المختلفة، والخدمات الاجتماعية أيضًا. وشمل نطاق هذه الحالة الدراسية أربع بلدات تتوزع في مناطق تقع في الشمال والشمال الغربي لمدينة القدس، وهي قرية الرام وبلدة كفر عقب شمالاً، وقريتا بيت إكسا وبدّو شمال غرب القدس. وكان اختيار هذه المناطق بسبب أن كلًّا منها له خصوصيته سواء من ناحية تأثرها بالاستيطان من مختلف الجوانب أو من ناحية ارتباطها بمدينة القدس وباقي مناطق الضفة الغربية. ومن ثم، يسمح ذلك بإجراء مقارنات في هذا الشأن واستقصاء آثار مختلفة للاستيطان.

هدفت هذه الحالة الدراسية إلى استكشاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في تجمعات شمال القدس، وشمال غرب القدس. وشملت الآثار الاقتصادية سوق العمل، والأنشطة الاقتصادية السائدة، إضافة إلى قياس مدى انتشار الاقتصاد غير المنظم. أما الآثار الاجتماعية والديموغرافية، فشملت مدى تأثر حصول السكان على الخدمات الأساسية (المياه، والكهرباء، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة ... إلخ)، وأثر التوسع الاستيطاني في التركيبة الديموغرافية. وعالجت بعض الظواهر الاجتماعية الخاصة بكل منطقة من هذه المناطق نظرًا إلى خصوصيتها القانونية والجيوسياسية. وتناولت الحالة الدراسية ما يلي:

1. تحديد القطاعات الأساسية التي أثّر فيها التوسع الاستيطاني والجدار في المنطقتَين.
2. تفسير العلاقة بين ضعف البنية الاقتصادية للمنطقتَين بسبب الاستيطان، من خلال التطرق إلى العمالة، وسوق العمل؛ بما يشمل المستوطنات الإسرائيلية، والقطاعات الاقتصادية، والنشاط الاقتصادي السائد، وتوجهات العمالة الفلسطينية، وتغيرها في إثر التوسع الاستيطاني والجدار.
3. تفسير الظواهر الاجتماعية التي تميز هاتين المنطقتَين والآثار الاجتماعية، ارتباطًا بخصوصيتهما القانونية والجيوسياسية وتغيراتها الجغرافية.
4. حصر المعوّقات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الخصوصيتين القانونية والجيوسياسية، وبسبب سياسات الاحتلال، بما يتعلق بالخدمات العامة، وخطوط المواصلات والاتصال مع بقية الأراضي الفلسطينية، والتضييق على حياة السكان.
5. التغيرات الديموغرافية والثقافية لهاتين المنطقتَين واختلافها في إثر التوسع الاستيطاني والعزل الذي زامنه، وزامن السعي الاستعماري لتغيير الميزان الديموغرافي في القدس. وشملت هذه التغييرات، على سبيل المثال: الهجرة القسرية، وقانون الهوية، وعزل أقسام من أراضيها خلف الجدار، وأثر ذلك في قانونية السكن، والتغير في تركيبة السكان، والمشكلات والتحديات التي فرضها وأفرزها هذا الواقع.

أما فيما يتعلق بالمنهجية وأخلاقيات البحث، فقد استخدمنا أدوات البحث الكيفي، واعتمدنا البحث المكتبي Desk Research لتحديد المفاصل الأساسية للدراسة ووضع خطة أساسية لسير التحليل ومحاوره المختلفة، وتحديد الفجوات في المعلومات الموجودة في المصادر الموثوقة. وجرى اعتماد المصادر المنشورة بالأساس لاستيفاء الهدف الأول، والهدفين الرابع والخامس، ولتدعيم التحليل المُستقى من أدوات جمع البيانات الأخرى بالنسبة إلى بقية الأهداف.

وقد أجرينا مقابلات شبه منتظمة، عبر تحديد محاور رئيسة في محاولة لجسر الفجوة المعلوماتية والتحليلية فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والثقافية للاستيطان والتحليل الاجتماعي والحضري للتحولات الديموغرافية في هذه القرى في الأقسام المذكورة آنفًا. وكانت المقابلات مفصلية لاستيفاء الهدفين الثاني والثالث؛ إذ تمكنا عبرها من دعم المعرفة والمعلومات المستنبطة من البحث المكتبي في حياة الأفراد اقتصاديًّا واجتماعيًّا في هذه المناطق، وخصوصًا فيما يتعلق بوجهات نظرهم حول التغيرات الثقافية الاجتماعية، والظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمعات الأربعة. إجمالًا، عقدنا 26 مقابلة في المنطقتَين، وتنوعت عينة الدراسة بين الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، على غرار أصحاب المحالّ، والتجار، والعمال، والموظفين، والنساء غير العاملات، والطلاب، والشباب، والأفراد من خلفيات مناطقية مختلفة (من القدس تحديدًا، أو من حاملي الهوية الفلسطينية، وممّن كانت زيجاتهم مقدسية)، إضافة إلى مقابلات مع أعضاء حاليين وسابقين في المجالس المحلية، ووزارة شؤون القدس (ينظر: ملحق قائمة المقابلات). وكانت المقابلات كافية من حيث المضمون للوصول إلى تعميم حول مجتمع الدراسة؛ لأن المقابلات والحالات الدراسية يمكنها أن تحقق إشباعًا معرفيًا كافيًا[4].

عُقِدَت هذه المقابلات وجاهيًا أو عبر الهاتف؛ لأن التنقل بين القرى والبلدات الفلسطينية أصبح أكثر تعقيدًا منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إضافة إلى أن الخصوصية الجيوسياسية لقرية بيت إكسا تحول دون قدرة فريق البحث على الوصول إلى القرية لعقد المقابلات. والتزامًا بأخلاقيات البحث، ونظرًا إلى الحساسية الأمنية في القضايا المطروحة في الحالة الدراسية، تمّ ضمان إخفاء هوية السكان المشاركين في المقابلات طوال إجراء الحالة الدراسية لحمايتهم. ولضمان راحة المشاركين وسلامتهم، جرى الاقتصار على ذكر المهن أو المعلومات ذات الصلة بالتحليل، باستثناء أولئك الذين يشغلون مناصب رسمية، وذلك في أثناء عرض نتائج التحليل.

أولًا: مداخل نظرية لتأطير آثار الاستيطان في مدينة القدس اقتصاديًّا واجتماعيًّا: منطقتَا الشمال عمومًا والشمال الغربي خصوصًا

1. التحولات في الحيز والديموغرافيا الفلسطينية

إن ترحيل الأصلي وإحلال المستوطن هو السمة الملازمة لأي مشروع استيطاني؛ إذ لا يمكن إحلال مجموعات عرقية في أرض ليست أرضها من دون ترحيل أو إبادة للسكان الأصليين[5]. ويُعد الشكل الأبرز للترحيل الفلسطيني في المراجعات الأكاديمية والتاريخية في السياق الفلسطيني هو الترحيل تحت التهديد الفيزيائي المباشر، الذي قد يكون نتيجة لعمليات الإبادة والتهديد بالسلاح كما هو الشأن في نكبة عام 1948. ويفرد شريف كناعنة، في وصفه مسارَ التهجير الفلسطيني، حيزًا لإثبات الحقيقة التاريخية التي يطرحها، وهي أن التهجير القسري، لا الهجرة مثلما تدّعي الحركة الصهيونية، جرى على نحو مخطط وثابت منذ ما قبل عام 1948 عبر التهجير الواسع النطاق الذي شمل 85% من الشعب الفلسطيني. ويتناول كناعنة العلاقة بين الزمن والأرقام؛ فمنذ عشرينيات القرن العشرين يوجد تناسب عكسي بين ازدياد حجم المستوطنين اليهود المستعمرين

4 Robert K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods*, 3rd ed. (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2003); Mario Luis Small, "'How Many Cases do I Need?' On Science and the Logic of Case Selection in Field-Based Research," *Ethnography*, vol. 10, no. 1 (2009), pp. 5-38.

5 شريف كناعنة، **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** (القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، 1992).

وتناقص عدد الفلسطينيين. وهذا ما أطلق عليه أيضًا "التطهير المكاني" الذي يقصد به تدمير الحيز المكاني واحتلاله واقتلاع السكان منه[6].

وتعمل السلطات الاستعمارية على إجراء هندسة دقيقة للمكان من خلال تنظيمه وتقسيمه وعزل الأفراد وتوزيع حركتهم وتنسيقها[7]. ونلمح ذلك من خلال عزل المكون الديموغرافي الفلسطيني في معازل أو "جيوب" Enclaves صغيرة بأنظمة مراقبة ومتابعة حثيثة ودقيقة، مقابل الانتشار الواسع لمناطق الاستيطان[8]. وعلى مستوى الجغرافيا الاستعمارية الكلي، يُنظَّم المشروع الاستيطاني عبر شبكة شوارع مصممة بإحكام تربط المستوطنات السكنية بغيرها من المكونات الاستيطانية، لتسهيل ممارسة الحياة اليومية للمجتمع الاستيطاني، وهذا مثال واضح للهندسة الاستعمارية التي يسعى الاحتلال بوساطتها لضمان الهيمنة والرقابة على الفلسطينيين، وهو أمرٌ جعل الجغرافيا السياسية للحيز المكاني الفلسطيني أشبه بـ "المجتمع المسوّر" الذي تكون فيه التجمعات الفلسطينية بمنزلة جزر صغيرة مفصولة عن بعضها ومحاطة بمستوطنات مرتبطة ببعضها[9].

وفي سياق مدينة القدس وضواحيها، تبرز الهندسة الاستعمارية على نحو خاص، وتؤثر في النسيج الاجتماعي؛ حيث تشكل منطقة شمال غرب القدس إحدى الحالات المهمة لإظهار سياسات التفتيت والعزل بالنسبة إلى المكوّن والحيز الفلسطينيَّين[10]. وتظهر الرؤى الاستعمارية رغبةً في إنشاء "بلدية القدس"[11]، و"القدس الكبرى"[12]، و"متروبوليتان القدس" Metropolitan Jerusalem، وهي خطط واضحة في سياق العزل والتفتيت، فضلًا عن سياق الإضعاف التنموي الفلسطيني؛ إذ تسعى مخططات القدس الكبرى لإدماج "الحلقة الاستيطانية الخارجية" Outer Ring من مستوطنات الضفة الغربية المحيطة بالقدس لتوسيع بلدية القدس، بينما تسعى رؤية متروبوليتان القدس[13] لتحويل المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية إلى مناطق نائية تعتمد على "المناطق الحضرية" التي تسيطر عليها دولة الاحتلال[14]. وأدى الفصل والعزل إلى إعادة هندسة الحيز وظهور أنماط جديدة من التجمعات الفلسطينية، إضافة إلى الريف، والمدينة، والمخيم، مثل الجيوب.

لفهم السيطرة والهيمنة الإسرائيلية، نحتاج إلى الوقوف على جل الإجراءات، والنظم، والتشريعات، والأوامر، والسياسات التي تصدرها إسرائيل وتنتهجها يوميًا. ومن المهم والضروري تحليل الخطاب الإسرائيلي، من خلال التعرض إلى المنظومة القانونية، والممارسات اليومية، وأنماط الحياة الناجمة عن السياسات الإسرائيلية والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على الفلسطينيين نتيجة لاستمرار المد الاستيطاني.

---

6 ساري حنفي، "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي"، **المستقبل العربي**، مج 31، العدد 360 (شباط/ فبراير 2009)، ص 67.

7 Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Berkeley: University of California Press, 1998).

8 Handel, pp. 8-11

9 Ibid., pp. 1-2

10 وئام حمودة وليالي حمايل ولين ولشمان، "ما وراء الحيز المكاني: القدس الشرقية، كفر عقب، وسياسات المعاناة اليومية"، **جدلية**، 2016/10/25، شوهد في 2024/9/15، في: https://acr.ps/1L9GPUi

11 تُعرّف بلدية القدس بأنها حدود المدينة المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967.

12 تبلغ مساحتها 440 كيلومترًا مربعًا تشمل القدس وضواحيها، وتحاول دولة الاحتلال ضمها إلى "الحلقة الخارجية" للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من أجل توسيع حدود البلدية.

13 تبلغ مساحتها 950 كيلومترًا مربعًا جرى تبنيها عام 1995 لتكون بنية تحتية للهيمنة الإقليمية بدلًا من منطقة يتمّ ضمّها إلى إسرائيل، للمزيد، ينظر: Jeff Halper, "The Three Jerusalems: Planning and Colonial Control," *Jerusalem Quarterly*, vol. 15 (Winter 2022), accessed on 11/7/2025, at: https://acr.ps/1L9GPhH

14 Ibid., p. 6.

ولفهم تبعات الاستيطان وآثاره في الجوانب المختلفة في حياة الفرد الفلسطيني، ينبغي القول إن الاستيطان بالنسبة إلى دولة الاستعمار الاستيطاني هو مهمة قومية يجب أن تكون مستمرة، وأن يجري العمل على تحقيق هذه الاستمرارية. لذلك، تعمل إسرائيل من خلال المنظومة القانونية والأنظمة التي تصدرها على تحقيق جوهرها الاستعماري الاستيطاني؛ إذ تتطلب أعمدة الخطاب الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، إضافة إلى التفوق العرقي والتفوق على الآخر، الإحلال والتوسع الجغرافي في الحيز المكاني وما يرتبط به من نفيٍ للفلسطينيين وإقصاءٍ لهم[15].

يشير جيف هالبر إلى أن الرؤية الإقليمية لمدينة القدس تعتمد على عمليتَي الفصل والضم، وعلى اتباع الفلسطيني للإسرائيلي، وعلى عملية التخطيط لتحقيق الرؤى الإسرائيلية بناءً على عمليات تغيير البنى التحتية؛ خدمةً للمشروع الاستيطاني ومجتمعه، ولفرض الرقابة على المجتمع الفلسطيني[16]. وفي هذا السياق، تُذكَر الشوارع بصفتها إحدى البنى الاستعمارية الأساسية، ومنها على سبيل المثال "شارع 80"، الذي له دورٌ مهمٌّ في السيطرة على الحركة الفلسطينية في الضفة الغربية ووضعها تحت الرقابة الأمنية الإسرائيلية الدائمة، بدلًا من ضم المناطق الفلسطينية إلى الإسرائيلية[17].

تركّز الدراسات في العلوم الحضرية والعلوم الاجتماعية الحضرية على مفهوم "الإبادة العمرانية" Urbicide لتوصيف السياسات الاستعمارية التي تعمل على تدمير الأحياز الجماعية الفلسطينية، وهذا يؤثر في الهوية ويُنشِئ "حالة من اللامكانية"[18]، ذات دورٍ من خلال عدة مرجعيات، ومنها مقاربات تتعلق بتحقيق "التمكين العرقي" ضمن الامتداد العمراني والإسكان الفلسطيني؛ ما يؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية للفلسطينيين من أجل الهيمنة الاستعمارية، بما فيها الاستيطانية، على الأراضي الفلسطينية[19]. ويشير أباهر السقا إلى أن التخطيط الاستعماري الصهيوني ساهم في ظهور أحياء وضواحٍ جديدة تستقطب ساكنين جددًا، مثل حي كفر عقب وقرية الرام[20]. وغالبًا ما توصف هذه المناطق التي تقع في حالة "عالقة قانونيًا وإداريًا" بأنها مناطق "رمادية"؛ لأنها "خليط غير متناسق ومتجانس من المعايشة اليومية. فهي تتكون من هجين من نمط مديني عصري مع تقليدي، ومن بناء عشوائي متداخل مع بناء مخطط، وتفتقر إلى الحيز العام وتشهد اعتداء على هذا الحيز"[21]. ويشير السقا، في نقاشه المتعلق بكفر عقب، إلى أن الأحياز الحضرية وشبه الحضرية تصبح بمنزلة حلبة يكرسها الاقتصاد النيوليبرالي[22]. ومع أن هذا المنطق يُستخدم لتحليل ظاهرة "تطهير المدن" الأصلية عبر هدم المباني لإفساح المجال لبناء أوسع وإحلال ساكنين جدد، فإن هذا الأمر تسبب في حالة تشوه عمراني، مثل كفر عقب، وبروز أحياء جديدة بشرائح

15 رازي نابلسي، **الصهيونية والاستيطان: استراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل** (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص 41.

16 Halper.

17 Ibid., p. 10.

18 باسل ريان ومجدي المالكي، "اطلبوا الرزق ولو في الصين، تجار الحاويات: الفاعلون الجدد في تحضر الريف الفلسطيني"، في: **المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية**، ص 382-383.

19 المرجع نفسه؛

Stephan Graham, "Constructing Urbicide by Bulldozer in the Occupied Territories," in: Stephen Graham (ed.), *Cities, War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics* (Malden, MA/ Oxford: Blackwell Publishing, 2004).

20 أباهر السقا، "التشكيلات الحضرية الجديدة للمجمع الفلسطيني"، في: **قراءة في بعض التغيرات السوسيوحضرية في رام الله وكفر عقب** (رام الله: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، 2015)، ص 54-55.

21 راسم خمايسي، "نحو صياغة رؤية لتنمية الضواحي البلدية في محيط القدس: الزعيم وعناتا والرام وكفر عقب نموذجًا"، **عمران**، مج 8، العدد 30 (خريف 2018)، ص 12.

22 Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*, 2nd ed. (Redwood City: Stanford University Press, 2013).

وأنماط حياة جديدة، مختلفة عن الأصلية، نتيجة للتخطيط الاستعماري والجيوسياسي الذي أدى إلى تدفق مجموعات هائلة من السكان للعيش فيه[23]، وهذا الأمر أفرز تحولات جلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ذات آثار كبيرة في فلسطين والفلسطينيين[24].

ويشير راسم خمايسي إلى أن محاولات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تغيير مكونات القدس ديموغرافيًا، وإفشال أي طرائق لجعلها مركزًا فلسطينيًا مهمًّا، أدت إلى حالة تشوه حضري لم تزامنها عملية "تمدن"[25]؛ أي إن بعض القرى في محيط القدس، اندمجت في الحيز الحضري المحيط بها خارج القدس على نحو غير عضوي أو "مشوّه". وفي هذا السياق، يُعدّ حيّ كفر عقب واندماجه في مدينة رام الله مثالًا دالًّا على ذلك. وكان لغياب "التمدن" العضوي في هذه المناطق أثرٌ في انفجار حضري "فيزيائي" تمثّل في المباني المرتفعة نتيجة لانحسار مساحات البناء بعد مصادرة الأراضي لأغراض التوسع الاستيطاني وقطع التواصل الحضري الفلسطيني؛ ما أوجد فجوة في الخدمات والبنى التحتية اللازمة لضمان شروط معيشية أساسية، مقابل توسع حضري "فيزيائي" يتمثل في المباني المرتفعة؛ لأن المساحات الأخرى سيطر عليها الاحتلال لأغراض التوسع الاستيطاني فيها ومنع التواصل الحضري الفلسطيني[26]. ويلاحظ السقا انتشار ما سمّاه "الطفرة العقارية" التي تحيل إلى حالة يجري فيها انتشار واسع لاستثمارات القطاع الخاص في أحياء معينة، وهي تقع غالبًا على أطراف المدن، مثل كفر عقب، "انسجامًا مع رؤى نيوليبرالية لإشغال الحيز الجغرافي"، عوضًا عن استنادها إلى سياسات إسكان عامة تقوم بها الحكومة[27]. وهذه الأشكال، شبه الحضرية الجديدة التي نمت بطرائق قسرية، ما هي إلا تعبير عن هندسة للمكان تعيد إنتاج هيمنة استيطانية تفرض رقابة على المكون الفلسطيني من خلال الشوارع والحواجز والمستوطنات[28]. وبمنطق ميشيل فوكو، يُنظر إليها على أنها أحد أشكال استبطان الهيمنة عبر إعادة تشكيل الحيز[29]. وأطلق خمايسي على هذه الظاهرة "عملية تمدن سريعة وانتفاخًا غير منظم للبيئة المدينية"، ما أدّى إلى حالة تردٍّ حضاري في هذه المناطق[30].

وأدى فصل القرى والبلدات المحيطة بالقدس جغرافيًّا إلى تقطّع النسيج الفيزيائي والاجتماعي بين مدينة القدس وضواحيها، وزامنه تراجع في الأوضاع المعيشية بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في محيط القدس الإداري أو داخلها؛ ما انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية، ومآلاتها المستقبلية[31]. وفي سياق إعادة تشكيل الحيز الخاص للمهيمن عليه، تظهر مقاربة اللاحركات الاجتماعية بوصفها أداة لتفسير نضالات جماعية يصنع عبرها المهمشون سياساتهم الجمعية للتأقلم والنضال من أجل العيش اليومي؛ ومن ثم يمكن النظر إلى الحيز باعتباره مجالًا للتظاهر ضد البنى المهيمنة[32]. وفي سياق الكلام على كفر عقب، نلحظ البناء غير المنظم، وغير المرخص، والتهرب الضريبي من السلطة الفلسطينية والنظام الضريبي الإسرائيلي، وتنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وهي أدلة على محاولة التأقلم

23 السقا، ص 55.

24 راسم خمايسي، "أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 45 (2014).

25 راسم خمايسي، "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي 'قلب الدولة'"، **حوليات القدس**، العدد 16 (خريف – شتاء 2013)، ص 38.

26 السقا، ص 57.

27 المرجع نفسه، ص 54

28 المرجع نفسه، ص 63.

29 المرجع نفسه، ص 61.

30 خمايسي، "نحو صياغة رؤية تنموية"، ص 8.

31 المرجع نفسه.

32 Asef Bayat, "The Quiet Encroachment of the Ordinary," in: Bayat, pp. 33-55.

والنضال من أجل العيش اليومي. ويسمَّى الالتفاف حول البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة من خلال النضال اليومي "الزحف الهادئ" Quite Enroachment الذي لا ينطلق من تنظيم واضح المعالم، بل من اندفاعات فردية ذات صبغة اجتماعية مشتركة، فهو ليس تمردًا على السلطة بقدر ما هو محاولة للالتفاف عليها[33]. وفي علم الاجتماع الحضري، لا يقتصر الحيز على أن يكون مساحةً للتفاعلات والعلاقات الاجتماعية المختلفة، بل هو أيضًا مكان لإنتاج صيغ اجتماعية جديدة خاضعة لآليات الهيمنة المختلفة[34].

2. إبادة المكان اجتماعيًّا

يجادل باتريك وولف، في ربطه بين الاستعمار الاستيطاني والإبادة، بأن الممارسة الاستعمارية الاستيطانية تحوي منطق الإزالة، لكنها ليست بالضرورة إبادة جماعية دائماً[35]. فكون عملية الإزالة التي يتطلبها الاستعمار الاستيطاني ليكتمل هي بنية اجتماعية معقدة، وليست محض حدث واحد فاصل، يجعلها تشمل الإزالة الفيزيائية والرمزية. ومع أن الشكل الأبرز للترحيل الفلسطيني هو الترحيل الفيزيائي نتيجة للإبادة أو الإزالة الفيزيائية، فإن سعي إسرائيل للاستمرار في المشروع الاستيطاني اقترن بسياسات وإجراءات تسهّل القيام به؛ إذ يصاحب الاستيطان إجراءات المصادرة والسلب والطرد التي لا تكون بطابعها قسرية على نحو مباشر. ومن ذلك، على سبيل المثال، ظاهرة الإبادة العمرانية بما تحمله في طياتها من تأثير في الهوية وتوليد فراغ مكاني، على نحو يحقق حالة من الإقصاء الديموغرافي والاجتماعي[36].

إن الهدف في نظرية السوسيوسايد Spatial Sociocide ليس تدمير الجسد، بل دفعه إلى الرحيل. ويجري تحقيق ذلك من خلال سلسلة متواصلة من العنف تتمثل في إجراءات تعمل على إعاقة نمو المجتمع وتعريضه لضغوط تؤثر في مجالات الحياة كلها: اجتماعية، ومدنية، ونفسية، واقتصادية، وثقافية. وتُحوّل هذه الإجراءات حياةَ الفلسطيني إلى معاناة مستمرة لا تتوقف، فهي تسبب ضغوطًا تدمر معنوياته، وتجعل حياته اليومية محاطة بسلسلة تعقيدات ومصاعب لا تنتهي، وهذا يؤدي إلى تحقيق "الترانسفير" أو الترحيل الصامت. والمقصود به، بحسب إيليا زريق، ترحيل الفلسطينيين على نحو "غير مباشر" عبر إيجاد ظروف صعبة تدفعهم إلى الهجرة[37]. ويستخدم صالح عبد الجواد مفهوم "الإبادة الاجتماعية" لوصف السياسة الإسرائيلية في فلسطين، بوصفها دمارًا كليًّا يقوم به جسم سياسي ضد آخر، عبر تدميره بوصفه جسماً وطنيًا سياسيًا، وتدمير جميع العناصر المكونة للمجتمع؛ أي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من أجل القضاء على هذه الجماعة واستبدال أخرى بها[38]. ويجري ذلك عبر عملية محوٍ تدريجية للبنى الاجتماعية والنفسية في المجتمع الفلسطيني، تدفعه إلى الرحيل، وتُبنى في جوهرها على أربعة أهداف، هي: تدمير الاقتصاد الفلسطيني، والقضاء على الهوية والروح الوطنية، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية والمدنية، وتحويل الحياة الفلسطينية إلى سلسلة لامتناهية من المصاعب[39].

---

33 Ibid.

34 Manuel Castels, *The Urban Question: A Marxist Approach* (London: Edward Arnold, 1972).

35 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387-409

36 ياسر الرفاعي وديما ياسر، **التحولات العمرانية والاجتماعية بين إقصاء وحضرنة الريف: دراسة حالتي عناتا وبيرزيت** (رام الله: جامعة بيرزيت - مركز دراسات التنمية، 2016)، ص 14-16.

37 إيليا زريق، "الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج 14، العدد 55 (2003).

38 Saleh Abdel-Jawad, "War by Other Means," *Ahram Online*, 1/1/1998, accessed on 8/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPUA

39 Ibid.

ويرتبط هذا أيضًا بالتأطيرات المتعلقة بالاستيطان الاستعماري التي تشير إلى اعتماد عملية الاستيطان الاستعماري على "الإزالة" في جميع حالاتها؛ فورية أو تدريجية، جسدية أو ثقافية، كلية أو جزئية[40]. وتدفع هذه السياسة إلى شعور الفلسطينيين بـ "الغربة" في أرضهم، وهذا ينطبق على الفلسطينيين في القدس[41]. وبناءً عليه، فإنّ السوسيوسايد يندرج ضمن الوسائل المختلفة التي تقع في جوهر الهدف الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، وهو يتمثل في التخلص من الشعب الأصلاني من خلال تضييق العيش عليه، ومصادرة أرضه، والاعتقالات، والضرائب الباهظة، وهدم المنازل، وغيرها من السياسات، ويرتبط هذا الأمر بالتأطيرات النظرية للهجرة. وبعد تجاوز ارتباط الهجرة بالرحيل الفيزيائي من مكان إلى آخر لتعريف السلوك الإنساني على أنه هجرة، تُعرّف الهجرة أيضًا بأنها انتقال من مكان إلى آخر لتحقيق أهداف مختلفة أهمها: البحث عن العمل، وتحسين الفرص الاقتصادية، والتعليم.

3. الهندسة الاجتماعية

إنّ تأطيرات الهندسة الاجتماعية تفي بتفسير تجليات مختلفة للاستيطان من الناحيتَين الاجتماعية والثقافية في فلسطين، وفي القدس تحديدًا. ويمكننا الإشارة، إلى "تحريك الخط الأخضر" Shifting the Green Line، لتوصيف الحالة التي جرى عبرها إنشاء معانٍ وذكريات وهويات جديدة للأفراد المرتبطين في هذه المناطق (المحاذية للخط الأخضر)، عبر تغيير علاقات القوى والعلاقات الاجتماعية وفرض هيمنة جماعية لإعادة صياغة التاريخ العام المرتبط بهذا المكان وصنع هوية جديدة له[42]. وباستخدام مفهوم "حدود اللامساواة" لتشارلز تيلي[43]، فإنّ تحريك الخط الأخضر يوازي العملية التي يجري عبرها خلق اللامساواة خلال صناعة السياسات والقرار داخل المؤسسات، بزيادة الهيمنة الإسرائيلية على القدس على حساب الفلسطينيين؛ ما يعزز اللامساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويسلب حق الفلسطينيين في التنمية، عبر التلاعب بحدود القدس و"نقلها" إلى الإسرائيليين[44].

يضاف إلى ذلك أن الرؤى الإسرائيلية لمدينة القدس وتطورها، فيما يخص التوسع الدائم لحيز الهيمنة الاستعمارية، تبيّن بوضوح مركزية القدس في محاولات الهيمنة الشاملة على المكون والحيز الفسطينيَين. ويناقش هابلر مركزيةَ مدينة القدس بوصفها حالة مهمة لفهم الرؤية الاستعمارية الشاملة لدولة الاحتلال واستدامتها، ويشير إلى ثلاث رؤى لمدينة القدس: القدس الكبرى، وبلدية القدس، و"متروبوليتان" القدس، وهذه الرؤى تعمل على إدامة الاحتلال[45]. فالقدس الكبرى هي الخطة الأساسية التي جرى إقرارها لحدود المدينة عام 1967، بينما تأتي خطة القدس الكبرى محاولةً للإدماج بين حلقة الاستيطان المحيطة بالقدس وبلدية القدس؛ ومن ثم يأتي "متروبوليتان القدس" بوصفه مفهومًا إقليميًا لا يسعى لضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية للقدس، بل لتحويلها إلى مناطق نائية تعتمد على المناطق الإسرائيلية. وفي هذا إشارة إلى محاولات التوسع الاستيطاني المستمرة عبر توسيع حدود مدينة القدس، ومحاولة

40 وليد حباس، "مفهوم الاستعمار الاستيطاني: نحو إطار نظري جديد"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 66 (2017)، ص 125.

41 Abdel-Jawad.

42 Anne B. Shlay & Gillad Rosen, "Making Place: The Shifting Green Line and the Development of 'Greater' Metropolitan Jerusalem," *City & Community*, vol. 9, no. 4 (2010), p. 359.

43 Charles Tilly, *Durable Inequalities* (Berkeley, CA: University of California Press, 1980).

44 Ibid., p. 360.

45 Halper, pp. 6-7.

إضعاف التنمية الفلسطينية لجعلها غير قادرة على البقاء من دون الاعتماد الدائم على المحتل الإسرائيلي، كما تظهر الدراسات المختلفة[46]، وكما سيظهر لاحقًا في التحليل.

لا يمكن التفكير في التوسع الاستيطاني المحيط بمدينة القدس من دون التطرق إليه من زاوية جيوسياسية؛ إذ إن للاستيطان أجندة جغرافية واضحة هدفت إلى إنشاء طوق حول مدينة القدس، وعبر ذلك تفتيت النسيج الحضري داخل المدينة، وتحويلها إلى "جيوب" فلسطينية داخل النسيج الإسرائيلي[47]. ويشرح حمدي حسين الهندسة الاجتماعية الناتجة من السياسات الاستعمارية بأنها "عملية تركيب وصياغة ونحت للوحدات الاجتماعية وأفرادها ومكوناتها"، وقد عمل الاستعمار عبرها على تفكيك مكونات الشعب المستعمَر ومحاولة محوه عبر "خلق تمايزات اجتماعية بنيوية" من خلال "تحقيق الازدهار الاستيطاني مقابل تدمير مجتمع السكان الأصليين بضرب البنى الاقتصادية"[48].

نتجت هذه التمايزات من تحول المتجمع في هذه المنطقة من مجتمع زراعي إلى مجتمع خدماتي، وهذا انعكس على نمط العلاقات الاجتماعية التي كانت أبرز سمة لها "الجمعية"، والتي تشمل التضامن، والحمية، والتضحية. وتمتد آثار الهندسة الاجتماعية لتشمل أيضًا الفوارق التي يحدثها الاستعمار ومشروعه الاستيطاني بين أفراد المجتمع وإنشاء تباينات جديدة بينهم[49]. وفي السياق العام، نرى أن الاستعمار بعد فرضه بنية "حصار" جيوسياسي على الفلسطينيين، إضافة إلى سلسلة سياسات ضابطة للبنى الحيوية فيه، يعمل على إيجاد تمايزات بين الأفراد لصالح بعضها مقابل الآخر. وفي هذا السياق، يُذكَر مثال متعلق بتصاريح العمل في المستوطنات ودولة الاحتلال، وما يرتبط بها من اختلافات في مستويات معيشية بين الأفراد، وكذلك تصاريح رجال الأعمال أو رجال السلطة وما تفرضه من تمايزات في الامتيازات والتسهيلات لحركة الأفراد والبضاعة[50].

في حالة شمال غرب القدس، يرى حسين أن التحول الجيوسياسي للمنطقة نتيجة للاستيطان أوجدَ حالة واضحة من المفارقة بين الازدهار الاستيطاني مقابل تدمير البنى الاقتصادية المركزية، مثل الزراعة والتجارة، بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني في تلك المنطقة؛ ما أدّى إلى تمايزات اجتماعية جديدة للأفراد، وتحولات اقتصادية واجتماعية تتناسب واحتياجات السكان[51]. فعلى سبيل المثال، نجم عن التراجع المتسارع للنشاط الزراعي، بوصفه مصدرَ دخلٍ أساسيًا للعائلات، حرصٌ من المزارعين على الاهتمام بتعليم أبنائهم؛ بالنظر إلى أنّ التعليم هو "الملاذ الملائم للأسر الريفية ميسورة الحال للمضي نحو مستقبل أفضل". وأدى ذلك إلى تحولات متعدّدة شهدها الريف الفلسطيني؛ إذ تحوّل نتيجة لتراجع الزراعة مقابل تصاعد ظواهر حضرية جديدة مثل التحول في التركيبة المهنية للريف نحو العمالة المدفوعة خارج الأرض، لكنه لم يصل إلى حالة "التمدن"[52].

---

46 Ibid.

47 Shlay & Rosen, p. 374.

48 حمدي حسين، "الاستعمار الصهيوني وإعادة تشكيل الفضاء المكاني لقرى شمال غرب القدس"، في: **مشروع هندسة المستعمرة: نقطة التواصل للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية** (رام الله: 2020)، ص 2، 33. (غير منشور)

49 ياسر شلبي وأنمار رفيدي وإيمان سعادة، **اللامساواة في الحالة الفلسطينية: ما بين الاستعمار الاستيطاني وعجز السياسات العامة** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2024).

50 المرجع نفسه.

51 حسين، ص 30.

52 سليم تماري، **الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005).

ثانيًا: التعريف بالحالة الدراسية

1. منطقة شمال غرب القدس

تشمل منطقة شمال غرب القدس، المظللة باللون الأخضر (ينظر الخريطة 1)، 16 قرية يسكنها ما يقارب 55 ألف فلسطيني، أو ما مجموعه 11.4% من سكان محافظة القدس[53]. ومع أن هذه القرى تشكّل تجمعًا جغرافيًا واحدًا، فإن التجزئة الحاصلة نتيجة المشروع الاستيطاني قسمت التجمع إلى قسمين؛ الأول يشمل: رافات، وبيرنبالا، والجيب، وقلنديا البلد، والجديرة، وبيت حنينا القديمة، والثاني يشمل: بدّو، وبيت إجزا، وبيت إكسا، وبيت دقو، وبيت سوريك، والنبي صموئيل، والقبيبة، وقطنة، وبيت عنان، ومنطقة "خراب اللحم"[54]. أما جدار الفصل المعزز للمشروع الاستيطاني، والمبين باللونَين الأصفر والبنّي، فقد أنشأ من منطقة شمال غرب القدس ثلاثة معازل عبر فصل التجمع الأول إلى قسمين؛ أولهما تجمّع رافات وقلنديا البلد، والتي أصبحت أقرب إلى أحياء رام الله، وثانيهما تجمّع بيرنبالا، وبيت حنينا القديمة، والجديرة، والجيب، وقد عزلها الجدار عن الرام وبيت حنينا، وهي ذات مدخل واحد[55]. أما التجمع الثالث، فله مخرج واحد، وهو عبارة عن شارع طوله كيلومتر واحد يشتمل على نفق يمتدّ إلى 600 متر، وقد عمل الاحتلال على شق هذا الشارع ليربط مستوطنة جفعات زئيف بمدينة القدس[56].

الخريطة (1)

منطقة شمال غرب القدس والمستوطنات المحيطة بها

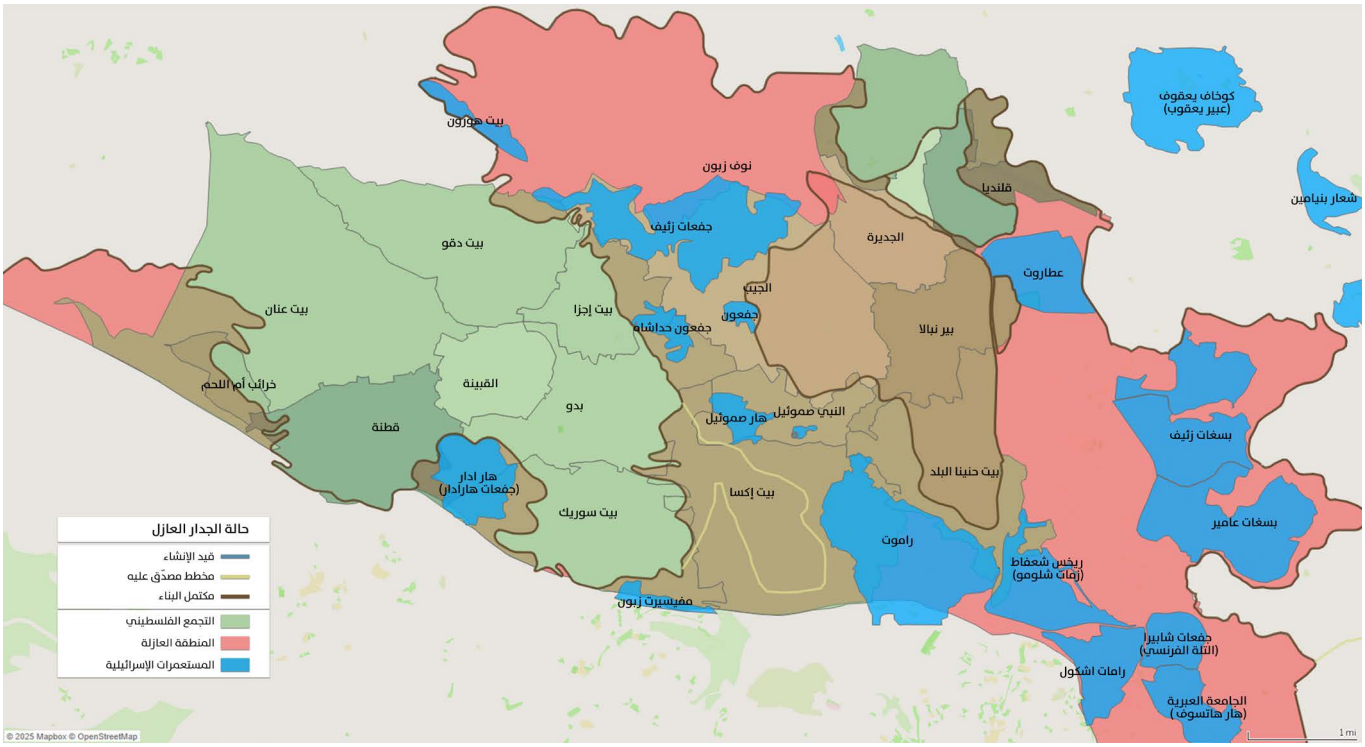

المصدر: قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.

53 تستند حسابات الباحث إلى بيانات مذكورة في: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023** (رام الله – فلسطين: 2023).

54 محمد محسن، "شمال غرب القدس: هكذا حوله الاحتلال إلى كانتونات"، **العربي الجديد**، 2017/10/16، شوهد في 2024/4/26، في: https://tinyurl.com/37uu3j4p

55 حسين، ص 9.

56 المرجع نفسه.

تحيط بقرى شمال غرب القدس عدة مستوطنات (مظللة باللون الأزرق)، وهي: جفعات زئيف، وجفعون، وجفعون حدشاه، وهار أدار، وهار صموئيل، وراموت، وعطروت، وهي تعوّق الامتداد العمراني لقرى شمال غرب القدس من كل الاتجاهات[57]، وتحدّ من التواصل الجغرافي بين مناطق بيت إكسا والنبي صموئيل وباقي قرى شمال غرب القدس. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية (2000-2005)، وسّع الاحتلال مشروعه الاستيطاني في المنطقة عبر أدوات أمن وضبط استعمارية أفضت إلى تقسيم جيوسياسي حديث للمنطقة وعزلها عن مدينة القدس على نحو كليٍّ، بينما أبقى خطًّا واصلًا واحدًا بينها وبين مدينة رام الله[58]. وجرت مصادرة مئات الدونمات من ثلاث قرى في شمال غرب القدس لبناء نفق عسكري بين بلدتَي الجيب وبدّو بطريقة جعلت الكتلة السكانية الأكبر في قرى شمال غرب القدس محصورة ومعزولة فيما يشبه "الكنتون" عن الامتداد الجغرافي الطبيعي لها مع مدينتَي رام الله والقدس، بحيث يستطيع الاحتلال إغلاق النفق متى يشاء؛ ومن ثمّ يشلّ حياة الذين يعيشون في تلك المنطقة، الذي يبلغ عددهم نحو 55 ألف نسمة. ويضاف إلى ذلك عزل النفق ثلاث قرى، هي: بيت إكسا، والنبي صموئيل، وحي الخلايلة، على نحوٍ كليٍّ، عن قرى شمال غرب القدس، وعن باقي مناطق الضفة الغربية.

الصورتان (1-2)

النفق الواصل بين مدينة رام الله ومنطقة شمال غرب القدس

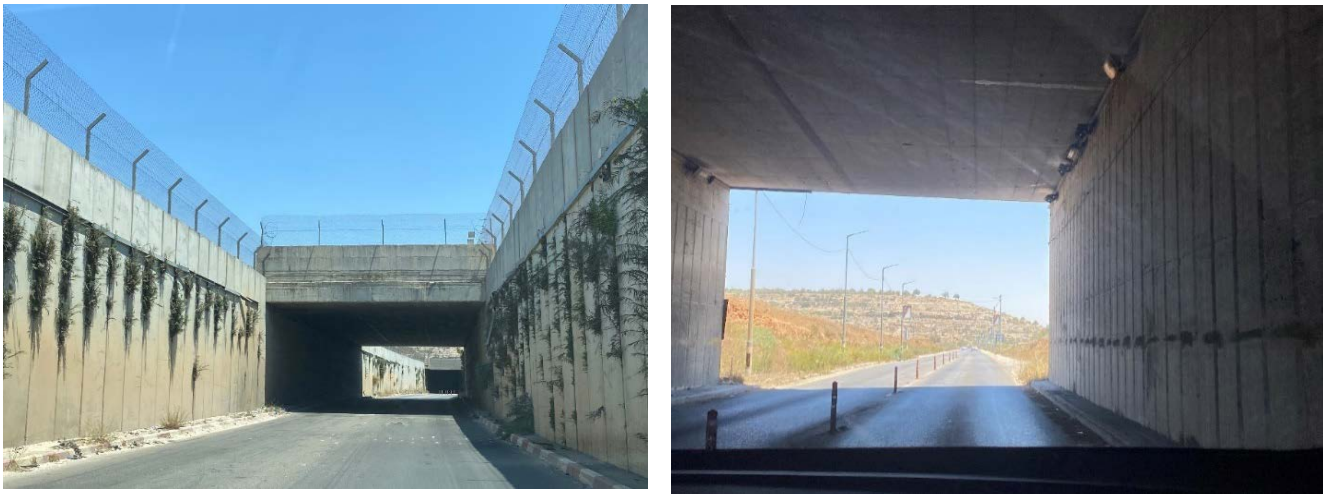

المصدر: صور من العمل الميداني لفريق البحث.

تقع قرية بيت إكسا شمال غرب مدينة القدس على بعد 6.5 كيلومترات من مركزها. وبتجاوز التقسيمات والحدود الجيوسياسية، يحدّها بيت حنينا، وشعفاط، والنبي صموئيل، وبيت سوريك، وقرية لفتا المهجَّرة في عام 1948[59]. أما بحسب هذه التقسيمات، فأضحت قرية بيت إكسا لا تجاور إلا قرية بدّو، رغم أنه لا يوجد تواصل مباشر بينهما بسبب وجود حاجز عسكري وجدار فصل. وتعد قرية بيت إكسا إحدى البلدات الفلسطينية التي خسرت مساحات واسعة من أراضيها بسبب سعي الاحتلال لتوسيع مستوطنات الضفة الغربية، وتحديدًا القدس، وضمها إليه. صادر الاحتلال مئات الدونمات من أراضي البلدة بغية بناء مستوطنات إسرائيلية، وهي

57 أسامة يعقوب أحمد حامدة، "نظرة على أثر المستوطنات الإسرائيلية على التوسع العمراني المستقبلي لمدينة القدس وقرى المحافظة"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بيرزيت، رام الله، 2007.

58 حسين، ص 7-8.

59 Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), *Beit Iksa Village Profile,* (Bethlehem: 2012), p. 4.

تقع حاليًّا ضمن مخطط القدس الكبرى في الكتلة الاستيطانية جفعات زئيف، التي تشمل مستوطنتَي هار صموئيل وراموت (ينظر الجدول 1). وتُعد هار صموئيل موقعًا استيطانيًا غير سكني؛ فهي حدائق قومية بحسب التعريف الإسرائيلي[60]، بينما يستوطن ما يزيد على 46 ألف في مستوطنة راموت ألون[61].

أما قرية بدّو، فتبعد عن مدينة القدس نحو 11 كيلومترًا، ويبلغ عدد سكانها، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 9061 نسمة في عام 2023. وبحسب إحصائيات عام 2010، كان يسكن جميع سكان القرية البالغ عددهم 6129 في نحو 24.8% من مجموع مساحة القرية فقط؛ لأن غالبية أراضي القرية تصنف على أنها أراضي "ج"، ويمتلك الاحتلال كل صلاحيات السيطرة الأمنية والإدارية عليها، ويمنع البناء واستغلال الأراضي فيها[62]. ومن المحتمل أن الزيادة في عدد السكان بين عامَي 2010 و2023 قابلتها زيادة في الكثافة السكانية في القرية؛ لأن عمليات مصادرة الأراضي وتحويلها إلى مناطق "ج" لم تتوقف منذ ذلك الحين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التوسع الاستيطاني في هذه المستوطنات (ينظر الجدول 3).

الجدول (1)

المساحات المصادرة والمعزولة لأغراض استيطانية – قريتا بدّو وبيت إكسا

القرية	الغرض	العام	المساحة المصادرة	المساحة المعزولة
بيت إكسا	هار صموئيل	1996	15 دونمًا	
	راموت ألون	1973	1530 دونمًا	
	مخطط امتداد الجدار	2007	9 كيلومترات مربعة	7840 دونمًا
بدّو	هار أدار	1986	627 دونمًا	
	جفعون حدشاه	1980	186 دونمًا	
	مخطط امتداد الجدار	2007	4 كيلومترات مربعة	1644 دونمًا

المصدر:

ARIJ, *Biddu Town Profile* (Bethlehem: 2012); ARIJ, *Beit Iksa Village Profile* (Bethlehem: 2012).

60 حمدي حسين، "قرية النبي صموئيل.. لـ 'إسرائيل' صدر البيت، ولأهله العتبة!"، **متراس**، 2022/11/30، شوهد في 2024/10/22، في: https://tinyurl.com/mrynbpa8

61 "معطيات عن المستوطنات وسكانها"، بتسيلم، 2011/1/1، شوهد في 2025/8/8، في: https://acr.ps/1L9GPJ7

62 Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), *Biddu Town Profile* (Bethlehem: 2012), pp. 7-17.

تتعدى مصادرة الأراضي الأهداف المتعلقة بتوسع البنية الاستيطانية السكانية، وقد جرى استغلال جزء من هذه الأراضي المصادرة لدعم البنية التحتية لمجتمع المستوطنين في منطقة شمال غرب القدس، بما فيها شارعَا 436 و4915، ونحو 75 مترًا على جانبَي هذا الشارع على أنه منطقة عازلة Buffer Zone، وجدار الفصل العنصري الذي يمتد على نحو 9 كيلومترات من أراضي قرية بيت إكسا، والذي يعزل 7,840 دونمًا منها أو ما يعادل 98.1% من أراضي بلدة بيت إكسا، و1644 دونمًا من قرية بدّو أو ما يعادل 30.7% من أراضي القرية[63]. إضافة إلى مصادرة الأراضي في إطار مخطط بناء الجدار، يشير رئيس بلدية بدّو، سالم أبو عيد، إلى أن الجدار يستحوذ على ما يراوح بين 20 و25 مترًا من جانب القرية، فضلاً عن أن بناء الجدار ترك مخلفات بناء أو "طمم"؛ ومن ثم حوّلها إلى أرض غير قابلة للاستخدام أو البناء.

إنّ هذه النسب والمساحات متغيرة وتزداد قسوة مع مرور السنين نتيجةً لاستمرارية نشاط المشروع الاستيطاني بوتيرة متزايدة خلال السنوات الماضية. ولاستكمال بناء الجدار في عام 2012، على سبيل المثال، صدر قرار بتمديد مصادرة 456 دونمًا لـ 9 مواقع من قرية بيت إكسا وموقعين آخرين من بيت سوريك والنبي صموئيل[64]. فالمساحات المذكورة من قبل لا تعتبر نهائية، بل إنها تزداد مع ازدياد وتيرة الاستيطان في المنطقة (ينظر الجدول 3)؛ ما يجعل التأكد من دقتها أمرًا صعبًا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرية بدّو؛ حيث تبلغ مساحتها الكلية 5392 دونمًا، إلا أن المساحة المسموح بالبناء فيها واستغلالها لا تتجاوز 25% منها. وتحاط قرية بدّو بعدّة قرى، هي: بيت إجزا شمالاً، وقطنة والقبيبة غربًا، وبيت سوريك وبيت إكسا جنوبًا، وتحيط بها أيضًا أراضي النبي صموئيل، والجيب، وأبو غوش المصادرة لأغراض استيطانية[65]. وقد صودرت مساحات واسعة من أراضي بلدة بدّو، بمجموع 813 دونمًا، لتعزيز بناء الكتلة الاستيطانية جفعات زئيف وتوسيعها، وتحديدًا مستوطنتَي هار أدار وجفعون حدشاه التي تقع فيها[66]، والتي يعيش فيها 5154 مستوطنًا[67].

2. منطقة شمال القدس

تشمل منطقة شمال القدس قرى كفر عقب، وقلنديا، وشعفاط، والرام (ينظر الخريطة 2)، ويحيط بها خمس مستوطنات أساسية (مظللة باللون الأزرق)، هي: جفعات بنيامين، وشعار بنيامين، وعطروت، وبسغات زئيف، وكوخاف يعقوب. وجرى التوسع الاستيطاني في هذه المناطق، في سياق تحقيق مخططات "القدس الكبرى"، وقد تزامنت مع بناء جدار الفصل العنصري حول حدود بلدية القدس، بحسب المخطط. وقد ساهم هذا التوسع في "ابتلاع" أراضٍ فلسطينية كثيرة، إضافةً إلى صعوبات اجتماعية واقتصادية كثيرة في حياة الفلسطينيين.

---

63 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, pp. 16-17; ARIJ, *Biddu Town Profile*, pp. 16-17.

64 أمر عسكري رقم 06/89/ت (تمديد سريان 2)، يمكن المراجعة في: "تمديد مصادرة أراضٍ فلسطينية في قرى بيت إكسا وبيت سوريك والنبي صموئيل شمال غرب مدينة القدس"، مرصد النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، 2012/12/29، شوهد في 2025/8/6، في: https://acr.ps/1L9GPd7

65 "قرية بدو - قضاء القدس – (قرية حالية)"، موسوعة القرى الفلسطينية، شوهد في 2024/11/5، في: https://palqura.com/village/1032

66 ARIJ, *Biddu Town Profile*, p. 17.

67 "معطيات عن المستوطنات وسكانها".

الخريطة (2)
قرى شمال القدس والمستوطنات المحيطة بها

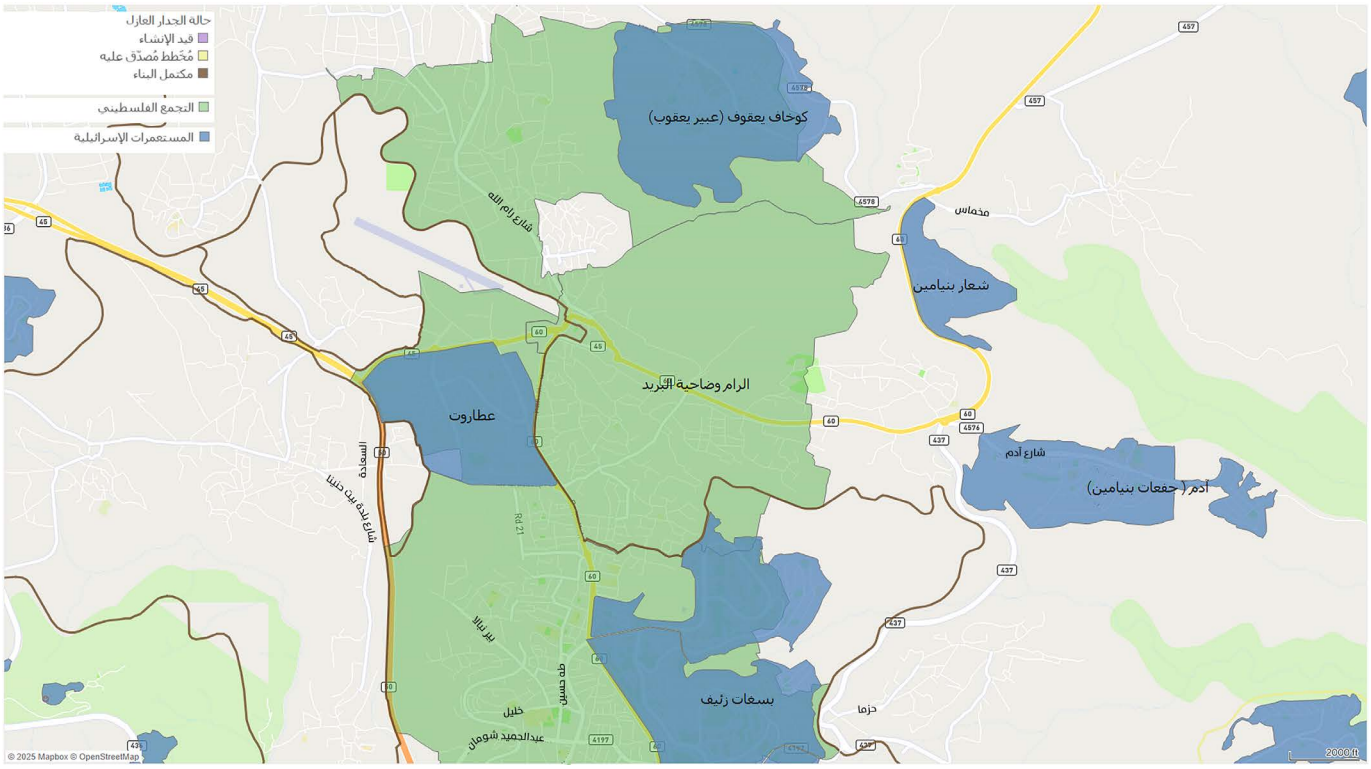

المصدر: قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس.

فُصلت قرى المنطقة عن بعضها، وعُزلت في ثلاثة معازل نتيجةً لجدار الفصل العنصري. فقد أضحت قلنديا البلد جزءًا من تجمع قرى شمال غرب القدس من ناحية التواصل الجغرافي، حيث يجري الوصول إليها باستخدام الطريق نفسها التي تصل إلى شمال غرب القدس من مدينة رام الله، في حين بقيت قرية شعفاط (مظللة باللون الأخضر بين مستوطنتَي بسغات زئيف وعطروت) داخل حدود بلدية القدس جغرافيًا، ولا يمكن الوصول إليها من دون تصريح أو من دون امتلاك الفرد هوية مقدسية. أما كفر عقب (مظللة باللون الأخضر إلى اليسار من مستوطنة كوخاف يعقوب) والرام[68]، فقد بقيتا قانونيًا تحت إدارة بلدية القدس، لكنهما أصبحتا جغرافيًا في الضفة الغربية؛ ومن ثم صارتا "عالقتَين" بين نظامَين إداريَّين. ولتبيان أثر التوسع الاستيطاني في منطقة شمال القدس من أجل عقد مقارنة بين المنطقتين، سيجري التركيز على قريتَي الرام وكفر عقب.

يقع حي كفر عقب في شمال القدس، خلف جدار الفصل العنصري شمالاً من مخيم قلنديا، ويبعد 13 كيلومترًا عن مركز مدينة القدس، و4 كيلومترات عن رام الله والبيرة. أما بلدة الرام، فتبعد نحو 7 كيلومترات عن مدينة القدس. ووفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ مساحة كفر عقب تبلغ 5472 دونمًا؛ 4015 دونمًا منها (نحو 73%) يقع على جانب الضفة الغربية من جدار الفصل، و1459 دونمًا (نحو 27%) يقع ضمن حدود البلدية الجغرافية (أي داخل القدس المحتلة). أما الرام، فتبلغ مساحتها 5598 دونمًا، ويقع نحو 2276 دونمًا منها ضمن تصنيف منطقة "ب"، و2646 دونمًا ضمن تصنيف منطقة "ج"، و655 دونمًا ضمن نفوذ بلدية الاحتلال في القدس، بحسب اتفاقية أوسلو 1993.

68 تقع هذه المناطق في منطقتين جيوسياسيتَين، وبالنسبة إلى القسم الخاضع لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي فلا تتوفر بياناته الجغرافية لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لذا فموقع منطقتي كفر عقب والرام تقريبي على الخريطة، ولا يشمل ذلك الجزء الخاضع للسيطرة الإسرائيلية.

الجدول (2)

المساحات المصادرة لأغراض استيطانية - الرام (وضاحية البريد) وكفر عقب

القرية	الغرض	العام	المساحة المصادرة
كفر عقب	كوخاف يعقوب	1984	2037 دونمًا
	مصادرة لأغراض عسكرية وبناء الجدار	2007	170 دونمًا
الرام	نفيه يعقوب (النبي يعقوب)	1970	316 دونمًا
	مستوطنة عطروت الصناعية	1969	56 دونمًا
	مصادرة لأغراض عسكرية وبناء الجدار	2004	826 دونمًا

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، **دليل بلدة الرام** (بيت لحم: 2012).

في عام 1967، ضمّت دولة الاستعمار 54% من أراضي كفر عقب إلى نفوذ بلدية القدس. وفي عام 1985، ضمت 34% من أراضي كفر عقب بعد قرار توسيع مستوطنة كوخاف يعقوب[69]، التي تقع على أراضي كفر عقب، وتبلغ مساحة هذه المستوطنة 233 دونمًا، وقد أدّى بناؤها إلى مصادرة 2037 دونمًا من أراضي القرية[70]. وما زالت القرية تخسر أراضي شاسعة نتيجة التوسع الاستيطاني الفيزيائي، ونتيجةً لتأمين حماية المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة عبر إقامة قواعد عسكرية على الأراضي المصادرة[71]. تقع قربها أيضًا مستوطنتا تل صهيون وعطروت "المنطقة الصناعية" بالقرب من مطار قلنديا، اللتان استوطنتا في مساحات واسعة من كفر عقب وقلنديا والرام. وقبل عام 1967، صادرت دولة الاستيطان الاستعماري 315 دونمًا من أراضي قرية الرام لتشييد مستوطنة نفيه يعقوب (النبي يعقوب). وبعد عام 1967، صادرت 55 دونمًا إضافيًا لصالح مستوطنة عطروت، إضافة إلى مصادرة 700 دونم لبناء القواعد العسكرية، كما شُيِّد الجدار على امتداد 6 كيلومترات من أراضي القرية، وعزل 1202 دونم من أراضيها[72].

ثالثًا: تكاليف اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وتنموية

1. الديموغرافيا والحركة والحدود

أ. التغير في الحيز المكاني نتيجةً مباشرة للاستيطان

إن لمصادرة الأراضي الفلسطينية وعزلها آثارًا مختلفة في الحيز المكاني للمجتمع الفلسطيني، ويتضح ذلك في المقارنة بين منطقتَي شمال غرب القدس وشمال القدس، وخصوصًا فيما يتعلق بشكل الحيز العمراني وحدوده. ولتأطير هذا التغير، نجد أن التوسع الاستيطاني متزايد في هاتين المنطقتَين بين عامَي 2000 و2022

69 Amir Marshi, "The Ghettoization of Kufr 'Aqab," *Jerusalem Story*, 15/9/2021, accessed on 5/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPEh

70 معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، **دليل بلدة كفر عقب** (بيت لحم: 2012)، ص 14.

71 المرجع نفسه، ص 15.

72 معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، **دليل بلدة الرام** (بيت لحم: 2012)، ص 18.

(ينظر الجدول 3)، مع الإشارة إلى أنّ عامَي 2023 و2024 شهدَا معدلات أعلى من الاستيلاء على الأراضي لأغراض التوسع في بناء الوحدات الاستيطانية، في القدس تحديدًا، وذلك في إطار التوسع في رؤية "متروبوليتان القدس"[73].

الجدول (3)

التوسع في مساحة المستوطنات المحيطة بالقرى الأربع (بالدونم) خلال الفترة 2000-2022

المنطقة	المستوطنة	العام			
		2000	2010	2019	2022
شمال القدس	عطروت	1,344	1,402	1,428	1,441
	كوخاف يعقوب (عبير يعقوب)	1,825	2,079	2,396	2,396
	نفيه يعقوب	1,123	1,123	1,156	1,156
شمال غرب القدس	راموت ألون	3,408	3,408	3,729	3,729
	هار أدار	1,187	1,187	1,187	1,187
	جفعون حدشاه	347	347	353	353

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، بيانات غير منشورة حول الاستيطان حصل عليها فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في سياق العمل على هذه الدراسة.

أدى التوسع الاستيطاني في منطقة شمال غرب القدس إلى عدّة تغيرات على مستوى هوية الحيز المكاني. وهذه التغيرات تختلف عن التغيرات في شمال القدس كما سيتبين لاحقًا. بالنسبة إلى قرية بيت إكسا، وهي مواجهة لمستوطنة راموت؛ على الرغم من أن جانبها الشرقي غير محاط بجدار فيزيائي، وأنه مفصول بوادٍ لا يمكن أن يمرّ منه الفلسطينيون[74]، فإن المستوطنة تمنع الامتداد العمراني للقرية في اتجاه الشرق. وقد قطع بناء هذه المستوطنة التواصل العمراني بين القرية وبيت حنينا والقدس الشرقية[75]. وبالنسبة إلى بدّو، فإنّ مستوطنة هار أدار تحُول دون توسع القرية عمرانيًّا في اتجاهي الشمال والغرب، ويقطع تواصلها (قرية بيت سوريك) مع قريتَي القبيبة وقطنة (الخريطة 1)[76]. وحتى داخل القرى نفسها، فإن الامتداد العمراني محصور في التوسع الاستيطاني ومشاريعه المختلفة، فهناك نحو 20 منزلًا معرّضًا للهدم منذ عام 2020 حتى عام 2024[77]. ولا يمكن نقاش الانحسار العمراني هذا بمعزل عن التوسع الاستيطاني المستمر؛ إذ نجد عمومًا، أن مساحة هذه المستوطنات المحيطة بالقريتين اتسعت في العقدين الأخيرين بمجموع 327 دونمًا (الجدول 3).

73 "Israel Set to Approve Bill Enabling Annexation of West Bank Settlements Near Jerusalem," *Wafa*, 28/2/2025, accessed on 25/5/2025, at: https://acr.ps/1L9GPmy

74 إسرائيل عزلت قرية بيت إكسا عن شرقي القدس وعن سائر الضفة الغربية"، بتسيلم، 2016/8/17، شوهد في 2024/8/20، في: https://acr.ps/1L9GPw1

75 حامدة.

76 المرجع نفسه.

77 رئيس بلدية بدو، سالم عيد، مقابلة ميدانية، 2024/8/7.

على المستوى العمراني للقرى، أصبحت قرية بدّو، وعلى نحو أقل قرية بيت إكسا، مكتظة بسبب ضيق مساحة البناء، وارتفاع أسعار الأراضي. ونتيجة لذلك، يفيد أحد سكان قرية بدّو أن السكان أصبحوا يميلون إلى البناء العمودي والإسكانات بدلًا من البناء الأفقي الذي يميز الريف الفلسطيني؛ ردًّا على الحصر الحاصل مع التوسع الاستيطاني، مشيرًا إلى أن "التخطيط الهيكلي للقرية، والمسؤول عنه مستوطنون في الضفة الغربية، لم يتغير منذ 20 عامًا". ويضيف أن المستوطنين في بيت إيل يلقون على البلديات عاتق عمليات المسح وتغيير التخطيط الهيكلي رغم تضييقهم على الأنشطة الضرورية لتنفيذه، كالمسح بالطائرات. أما على المستوى الثقافي الفلسطيني؛ فنتيجة مباشرة لمحدودية مساحة البناء بسبب مصادرة الأراضي، فقدَ الريف الفلسطيني في منطقة شمال غرب القدس بعض الخصائص المميزة له.

وفي تأطير عام للتغير العمراني في منطقة شمال غرب القدس، يفيد سعيد يقين، وكيل وزارة شؤون القدس، أن انحسار المساحة المسموحة للبناء الفلسطيني مقابل المساحة المتاحة للتوسع الاستيطاني غيّرَ الملامح العمرانية للقرية الفلسطينية، فاتخذت طابع البناء العمودي، بدلًا من البناء الأفقي وما يشتمل عليه من مميزات مختلفة. ويوضح رئيس بلدية بدّو هذا التغير بقوله: "كان الشخص حين يستيقظ يرى على مدّ نظره مساحات خضراء مزروعة أو مشجرة، أما الآن نرى بناء كثيفًا". فعلى الرغم من أنّ ملامح الريف الفلسطيني في منطقة شمال القدس لم تندثر اندثارًا كليًّا، فإن السكان الذين جرت مقابلتهم من الأجيال الأكبر سنًّا يلحظون تحوّل مشهد القرية عبر تراجع المساحات الخضراء الطبيعية، أو المزروعة في محيط المنازل. وفي مقابل ذلك تزايد البناء العمودي المكتظ.

الجدول (4)
متغيرات في الحيز المكاني للقرى الأربع

المتغير المكاني	بدّو	بيت إكسا	الرام	كفر عقب
الطابع الثقافي للحيز	قروي ريفي	قروي ريفي	شبه حضري، تمدن مشوّه	شبه حضري، تمدن مشوّه
شكل العمران	بيوت ومبانٍ صغيرة، توسع أفقي محدود جدًّا، في اتجاه عمودي يمتدّ إلى 4 طوابق	بيوت ومبانٍ صغيرة، توسع أفقي محدود جدًّا، في اتجاه عمودي يمتدّ إلى 4 طوابق	بيوت ومبانٍ صغيرة، مع وجود بوادر عشوائية	بناء عمودي وعشوائي، أبنية متعددة الطوابق، في اتجاه عمودي يمتدّ إلى أكثر من 10 طوابق
قانونية السكن/ الترخيص	قانوني، بعض البناء في مناطق "ج" معرّض للهدم	قانوني، بعض البناء في مناطق "ج" معرّض للهدم	نوع من الانفلات القانوني	لا يوجد قانون أو تنظيم

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفي حالة أشد من حالات التحول نحو البناء العمودي وفقدان الهوية المكانية للريف الفلسطيني، نجد بلدتَي الرام وكفر عقب. وعلى غرار قرى شمال غرب القدس، لم تكن منطقة شمال القدس ذات كثافة سكانية عالية، وقد كانت ذات مشهد عمراني أفقي، لكن التغيرات الجيوسياسية غيّرت طابعها العمراني

وغيّرت نسيجها الديموغرافي الاجتماعي. وقد كانت كفر عقب، إلى حين احتلال 1967، منطقة زراعية محاطة بالبساتين، مع عدد قليل من المباني بينها وبين طريق القدس – رام الله. وعلى مدى 50 عامًا، تضاعف عدد المباني السكنية، خاصة في كفر عقب، وعلى نحو أقل في الرام، نتيجة عدة عوامل سيجري التطرق إليها. إجمالًا، توسّعت هاتان المنطقتان من تجمعات ريفية بسيطة إلى مناطق اندمجت على نحو مشوّه في النسيج المديني، وهي تتصف بالعشوائية العمرانية والكثافة السكانية[78].

تفتقر كفر عقب، منذ بناء الجدار الفاصل، إلى القانون والتنظيم والتخطيط، لكونها تتبع إداريًا نفوذ بلدية القدس، ولكنها تقع جيوسياسيًا في جغرافيا الضفة الغربية. وهكذا، لا تشرف بلدية القدس عليها بصفتها حيزًا تابعًا لها، ولذلك صارت تتضمن مباني تتألف من طوابق عديدة تصل إلى عشرة طوابق أو أكثر، وهي تشتمل على عشرات الشقق التي تُباع بأسعار متدنية، والتي بُنيت من دون مراعاة لقواعد البناء السليم والإشراف الهندسي المناسب، حيث يعمد أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في موضوع البناء في كفر عقب؛ لأنها وجهة سكن مناسبة لآلاف الفلسطينيين[79]. وقد أدى الازدحام العمراني وما نتج منه من آثار مدمرة إلى تراجع مساحات الأراضي المفتوحة والخضراء، وغاب المشهد الطبيعي عنها[80]، مع التوسع الاستيطاني المتزايد تحديدًا (ينظر الجدول 3). وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرية الرام التي تشهد اكتظاظًا سكانيًا تزامن مع ازدحام عمراني واضح؛ إذ يحول الجدار دون التمدد العمراني الأفقي فيها؛ ما يعزز البناء العمودي[81].

ب. حالات من العزل والضبط

نلحظ وجود تشابه في الأهداف الاستعمارية في المنطقتين، من خلال الضبط والهيمنة على الحيز عبر العزل وتغيير تركيبهما الأصلي، مع اختلاف تجليات هذه الأهداف في الممارسات على الأرض. وقد أدّى تشييد الجدار إلى عزل واضح للمنطقتين عن مدينة القدس والتجمعات الأخرى في الضفة الغربية (باستثناء كفر عقب)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بناء الشوارع المخصصة لاستخدام المستوطنين. ومع ذلك، ثمة بعض التفاصيل التي تختلف في الممارسات الاستيطانية، نظرًا إلى اختلاف طبيعة المنطقتين جيوسياسيًّا.

بدأ تشييد جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس عام 2004. ويمتد هذا الجدار بمساحات مختلفة حول القرى الأربع تبلغ 6 كيلومترات مربعة حول الرام مطوقًا بذلك البلدة من ثلاث جهات: الشمالية والغربية والشرقية، متحكمًا في حركة السكان، إضافة إلى السيطرة على أراضي الفلسطينيين وعزلها (ينظر الجدول 2). وبانتهاء بناء جدار الفصل العنصري عام 2008، أصبحت الرام بلدة نائية معزولة عن القدس، يتطلب الوصول إليها وقتًا طويلًا عبر الحواجز[82]. غربًا، جرى الانتهاء من بناء الجدار الإسمنتي بارتفاع 8 أمتار على طول الشارع الرئيس الذي يؤدي إلى رام الله، أما من الجنوب، فهو مقام على بعد مئات الأمتار من حدود البلدية، ثمّ إنه يفصل حي ضاحية البريد عن باقي البلدة. ويمتد الجدار إلى الشمال ليحيط بالرام شرقًا، ليفصل البلدة عن مستوطنة نفيه يعقوب. وبذلك، انتقل المدخل الرئيس لبلدة الرام من جهة الغرب ليصبح، بعد بناء جدار الفصل، المدخلَ الشمالي على الطريق بين رام الله و"شارع 60" الذي فُتِح في سنوات التسعينيات. ويعتبر هذا الشارع

78 خمايسي، "نحو صياغة رؤية تنموية"، ص 9.

79 قمر حمايل، "التحولات الحضرية في كفر عقب منذ عام 1993 بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2018، ص 103-104.

80 المرجع نفسه، ص 62-64.

81 "الرام بلدة مقدسية يحيط بها الجدار من كل الجهات، **الجزيرة نت**، 2024/10/10، شوهد في 2025/5/25، في: https://acr.ps/1L9GPd8

82 أريج، **دليل بلدة الرام**، ص 18-19.

مركزيًا، وهو يربط مستعمرات شمال الضفة ببعضها. وبسبب إنشائه، إضافة إلى الشارع الالتفافي 45، صُودرَت عشرات الدونمات من الأراضي الفلسطينية تعزيزًا للتواصل الجغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي بلدة الرام والمستوطنات الإسرائيلية المجاورة[83].

إنّ الطوق الذي يحيط بقرية بيت إكسا يجعلها، على النقيض من الرام، حالة أكثر تعقيدًا في سياسات الضبط والهيمنة الاستعمارية، على الرغم من أنه لا يوجد جدار إسمنتي. وأبرز ما يوضح خصوصية بلدة بيت إكسا الجيوسياسية في السياق الاستيطاني إقامة الاحتلال حاجزًا عسكريًا ثابتًا على مدخلها يحاصر البلدة وسكانها على نحو دائم، فهي تقع مباشرة إلى جانب مستوطنة إسرائيلية على حدود مدينة القدس المحتلة. ويُسمَح لحاملي الهوية التي تتضمّن إشارة إلى بيت إكسا، بوصفها مكانًا للسكن، بالدخول إلى القرية، ولا يُسمح الخروج منها إلا عبر حاجز عسكري إسرائيلي على مدخل القرية الشمالي الغربي، حيث تحاصَر القرية بالجدار الفاصل المبني على نحو كليّ بسياج إلكتروني. وبناءً على ما تقدم، فإن كثيرًا من سكان قرية بيت إكسا الذين قابلناهم وصفوا حياتهم بأنها سجن؛ بسبب القيود على حركتهم، وقد تفاقمت هذه القيود إلى حد المنع من الخروج والدخول بعد العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023. ويضاف إلى حاملي الهوية المقدسية والزرقاء أولئك الحاصلون على تصاريح دخول بالتنسيق مع المجلس القروي[84]. ورغم وجود القرية ضمن حدود محافظة القدس، فإن لساكنيها هويات فلسطينية؛ ومن ثم، فإنه غير مسموح لهم بالدخول إلى القدس، كما هو الشأن بالنسبة إلى بقية سكان الضفة الغربية[85].

الجدول (5)
مقارنة بين متغيرات الحركة والتنقل والعزل بين القرى الأربع

المتغير الديموغرافي	بدّو	بيت إكسا	الرام	كفر عقب
الموقع الجغرافي بالنسبة إلى مدينة القدس	شمال غرب القدس	شمال غرب القدس	شمال القدس	شمال القدس
التواصل الجغرافي الفلسطيني	معزولة عن بيت إكسا، مرتبطة ببقية الضفة الغربية	معزولة كليًّا بحاجز عسكري على مدخلها	معزولة عن القدس ومرتبطة برام الله	معزولة عن القدس ومرتبطة برام الله
الحركة والتنقل إلى القدس والمناطق المجاورة	طريق واحدة تصل إلى رام الله ومنها إلى القدس	حاجز على مدخل القرية وطريق واحدة تصل إلى رام الله. يمنع الدخول والخروج، ويحتاج الأمر إلى ساعتين للوصول إلى القدس، وساعة للوصول إلى رام الله.	معبر قلنديا أساسًا، حاجز حزما	معبر قلنديا أساسًا، حاجز حزما

المصدر: المرجع نفسه.

83 المرجع نفسه، ص 17.

84 حسين، "الاستعمار الصهيوني"، ص 11.

85 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p.17.

أما من ناحية التنقل، فكان سكان بيت إكسا وبدّو، حتى عام 2002، مثل غيرهم من قرى منطقة شمال غرب القدس، يستخدمون "شارع 443" للوصول إلى رام الله والقرى والبلدات الأخرى. وأما في الوقت الراهن، فهم يُمنعون من استخدامه، وبقي حكرًا على مجتمع المستوطنين في تلك المنطقة[86]. وللاستعاضة عن استخدام الشارع، أنشأ الاحتلال في الطريق الوحيدة التي تربط بين القرى ورام الله نفقًا، له تبعات ديموغرافية واقتصادية هائلة على منطقة شمال غرب القدس.

لخّص بعض المستجيبين العلاقة الضعيفة بمدينة رام الله مقابل العلاقة الوطيدة بمدينة القدس قبل بناء الجدار وعزل القرى عن المدينة ، كما سيظهر في قسم التكاليف الاقتصادية، في عبارة واحدة: "لم نكن نعرف رام الله بالمطلق". كان بناء النفق مدمرًا لحركة المواطنين، وذا تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة بالنسبة إلى الأفراد والمجتمع الفلسطيني كله. وبحسب المقابلات مع السكان في منطقة شمال غرب القدس، كان الوصول إلى مدينة القدس من قراهم أو بلداتهم يستغرق ما بين 15 و20 دقيقة. أما في الوقت الراهن، فيحتاج الوصول إلى رام الله ساعة كاملة، ومن ثم ساعة أخرى للوصول إلى القدس؛ فالتوقف عند حاجز القرية يحتاج كل يوم إلى ما يراوح بين 15 و30 دقيقة.

الخريطة (3)
قريتا بدّو وبيت إكسا والمستوطنات المحيطة بهما

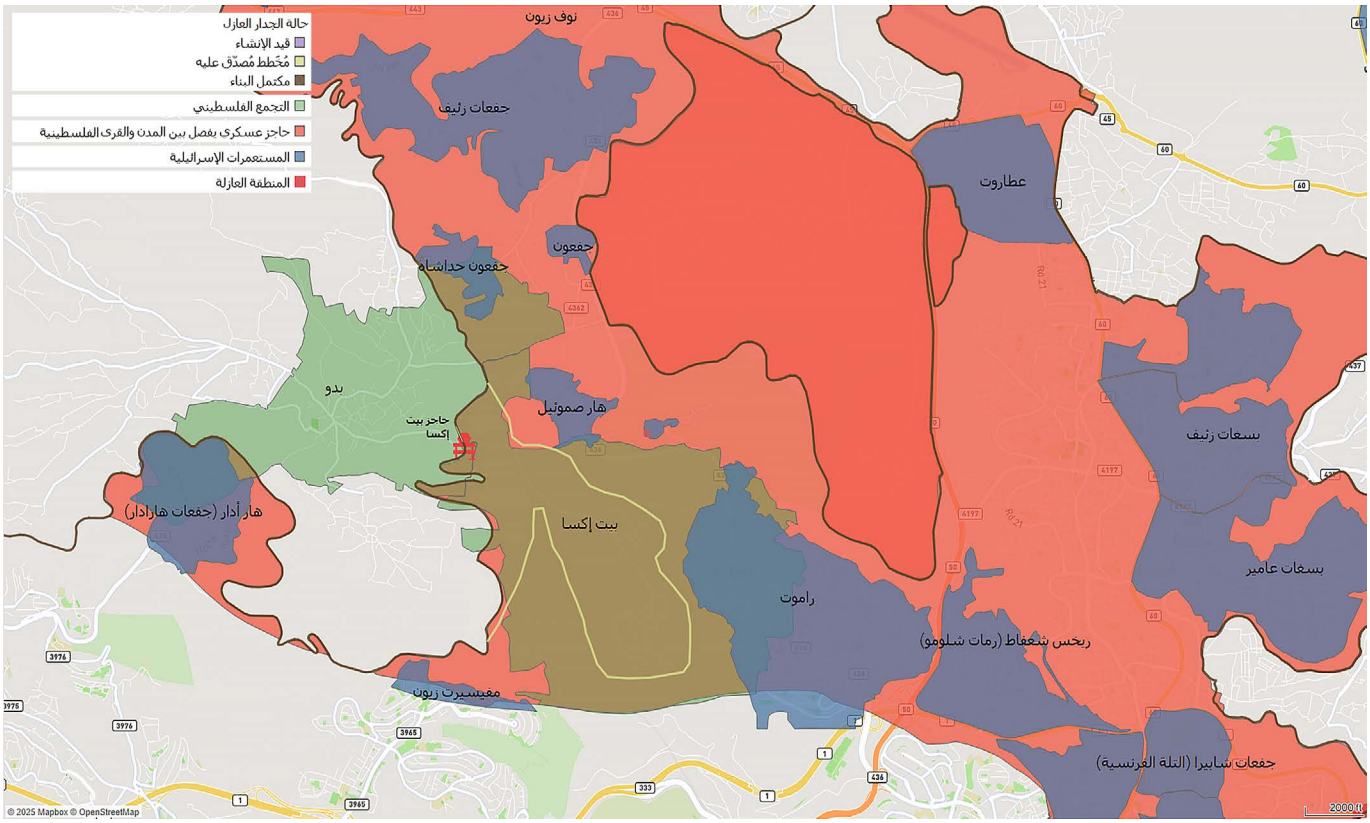

المصدر: قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس.

86 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p. 18; ARIJ, *Biddu Town Profile*, p. 19.

أما بعض قرى شمال القدس، فما زالوا يحافظون على ارتباطهم بمدينة القدس، ويفضلون السكن في كفر عقب والرام، نظرًا إلى قربهما الجغرافي من القدس. يمكن سكان الرام، مثلًا، الدخول والخروج من مدينة القدس من حاجز قلنديا، وأحيانًا من البوابة في القرية. ومع ذلك، وحيث إنه لا يمكن فصل هذا التحليل عن السياق الاستعماري الأوسع، فإننا نجد أن هذا القرب الجغرافي يتلاشى فعليًا بسبب الحواجز والتأخير المستمر، مثل قرى شمال غرب القدس، خاصة عند حاجز قلنديا؛ إذ يصل الأمر إلى ساعتين، بحسب المقابلات. وحتى فيما يتعلق بالبوابة في بلدة الرام، فإنه لا يمكن التعويل على فتح بوابتها؛ لأنها مرهونة بمزاجية الجنود، وهو ما يجبر بعض السكان على العبور من حاجز قلنديا. ويجعل هذا الواقع فكرة القرب الجغرافي من القدس غير مجدية، ويزيد من حياة السكان اليومية تعقيدًا؛ على الرغم من اختيارهم السكن في كفر عقب والرام لتخفيف التكاليف، والمحافظة على الهوية المقدسية. وهكذا، أصبح حاجز قلنديا الرابط الوحيد بين المنطقتين والقدس، وأضحى محورًا للضبط الاستعماري على حركة المقدسيين وارتباطهم بمدينة القدس أينما كانت مواقعهم الجغرافية.

ج. التحول السكاني القسري: المفارقة بين النمو والتراجع

وفي سياق النمو السكاني، نجد العلاقة عكسية بين شمال غرب القدس وشمال القدس، ويمكن تفسير ذلك بسياسات الاحتلال الاستيطانية. وبينما تشهد قرى شمال القدس انفجارًا سكانيًا واضحًا، تشهد قرى شمال القدس نموًّا سكانيًا محدودًا جدًّا يكاد يوصف بالتراجع. وفي سياق سياسات تهويد القدس، وفي معرض الحديث عن الترحيل القسري، نلحظ عدة عوامل قانونية وإدارية تؤثر في هذا الاختلاف الهوياتي، وفي ديناميكيات النمو السكاني أيضًا.

- **تهويد مدينة القدس يقابله انفجار سكاني**

من ناحية "الهجرة" من القدس، يشير نادر حموز، وهو موظف في محافظة القدس، إلى أن الكثافة السكانية في كفر عقب، وعلى نحو أقل في الرام، ازدادت كثيرًا نتيجة لسهولة البناء والسكن مقارنة بالقدس. فرغم تبعية كفر عقب والرام لبلدية القدس، فإن القيود المفروضة على البناء والضيق العمراني في القدس يعقّدان بقاء الفلسطينيين فيها. فقد تصل الرسوم اللازمة لاستصدار رخصة بناء إلى مليون شيكل، وهذا الأمر دفع الفلسطينيين إلى الانتقال إلى كفر عقب. ثمّ إن عدد التصاريح الممنوحة لا تتناسب واحتياجات السكان وعددهم. وعلى سبيل المثال، قُدِّرت الحاجة إلى بناء 1500 وحدة سكنية في عام 2016، لكن جرى التصديق على 400 وحدة فقط[87]. ولا تتجاوز مساحة البناء والتطوير للفلسطينيين في القدس 20% من مجموع 11.8 ألف دونم مخصصة للتطوير في المخطط الهيكلي[88]. يضاف إلى ذلك التكاليف المالية العالية ورخصة البناء التي تشمل ضرائب ورسومًا مختلفة، من بينها رسوم الترخيص، وضريبة التطوير، وضريبة التحسين، وضريبة الشوارع والمياه والمجاري؛ بحيث إن كل شخص ينوي بناء وحدة سكنية بمساحة 200 متر مربع، تقريبًا، عليه أن يدفع رسومًا وضرائب تبلغ نحو 110 آلاف شيكل لا تشمل ربط خدمات أخرى مثل شبكة المياه والكهرباء والمجاري،

87 رازي نابلسي، "مخيمات ما بعد أوسلو: كفر عقب نموذجًا"، **السفير العربي**، 2024/12/29، شوهد في 2024/7/10، في: https://tinyurl.com/yeyvsjrj

88 باسل رزق الله، "تفريغ المدينة: شروط الترخيص والمخططات الهيكلية كأداة لتفريغ القدس من سكانها"، **قضايا إسرائيلية**، العدد 75 (2019)، ص 105.

فضلًا عن بدلات أتعاب المهندسين والمحامين[89]. وتفرض لجان التخطيط شروطًا تعجيزية، مثل تطوير بنية تحتية كاملة تشمل الطرق وشبكات المياه والكهرباء، مع رسوم تصل إلى مئات الآلاف من الشواكل؛ ما يجعل البناء مكلفًا جدًّا. وهذا يضع عبئًا ماليًا شديدًا على الفلسطينيين، ويعكس تعقيد الحفاظ على الهوية المقدسية في وجه السياسات الإسرائيلية[90]. أما في كفر عقب والرام، فيستطيع السكان البناء من دون التأثر بالإجراءات الإسرائيلية، مع الحفاظ على الهوية المقدسية والاستفادة من التأمين الوطني والصحي.

تتقاطع أسباب انتقال الفلسطينيين للسكن في الرام مع أسباب اختيار كفر عقب مكانًا للسكن، على الرغم من عدم "رمادية" بلدة الرام؛ كالقرب الجغرافي من مدينة القدس، وتجنّب الضرائب الباهظة، إضافةً إلى أن تكاليف العيش ومستلزماته أقلّ من تكاليفه في الرام مقارنة بالقدس. ووفقًا لعدد من المقابلات التي أُجريت مع بعض السكان في قرية الرام، فإن كثيرًا من السكان الذين انتقلوا للسكن فيها عاجزون عن دفع الضرائب التي تفرضها البلدية، والتي تثقل كاهل الفلسطينيين، نظرًا إلى أنّ الرواتب التي يتلقونها لا تكفي لدفع الضرائب أو لتلبية الاحتياجات المعيشية، خصوصًا أن عددًا منهم يعمل في الضفة الغربية؛ حيث معدل الأجور لا يتناسب وغلاء المعيشة والتضخم المتزايد سنويًا[91]، وهذا الأمر ينطبق أيضًا على اختيار حاملي هوية الضفة الغربية للرام مكانًا للسكن. ووفقًا لجهاز الإحصاء المركزي، فإنّ نسبة غلاء المعيشة بين عامَي 1996 و2023 بلغت نحو 126%؛ أي بزيادة تُقدَّر بـ 1261 شيكلًا لكل 1000 شيكل من الأجر الشهري، بينما تتلقى غالبية الفلسطينيين رواتب لا تتجاوز 2500 شيكل شهريًا، وتراوح معدلات الإيجار بين 1000 و2000 شيكل (350-600 دولار)، وقد تصل أحيانًا إلى 3400 شيكل (1000 دولار) في رام الله[92]. ثمّ إنّ قسمًا آخر من الفلسطينيين يعملون في دولة الاحتلال، ولكنهم يعيشون في منطقة الرام أو رام الله، ويرجع سبب اختيار الرام مكانًا للسكن إلى قربها من القدس جغرافيًا كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

أما من حيث تكلفة استئجار الشقق، ووفقًا لعدد من المقابلات التي جرت مع فلسطينيين يقطنون في مناطق بيت حنينا، وشعفاط، ورأس العامود، والشيخ جراح، فإن إيجار الشقق يراوح في مناطق مختلفة من القدس بين 4500 و5000 شيكل شهريًا، وهناك شقق يتجاوز ثمن إيجارها هذا المبلغ، فضلًا عن الضرائب وتكلفة المعيشة، وغير ذلك من الأعباء المالية. وفي عام 2017، بلغ معدل أجور الفلسطينيين في القدس 5538 شيكلًا، بينما بلغ معدل أجور المستوطنين اليهود في القدس 8741 شيكلًا؛ ومن ثمّ يتعذر استئجار الشقق بالنسبة إلى الفلسطينيين[93]. يضاف إلى ذلك أن أسعار الشقق في القدس مرتفعة جدًّا؛ حيث يتجاوز سعر الشقة (غير مؤثّثة) مليون شيكل (نحو 350-400 ألف دولار). لذلك، يغدو الانتقال إلى كفر عقب أو الرام حلًّا مثاليًا لانخفاض أسعار المنازل مقارنة بالقدس الشرقية، شراءً أو استئجارًا. فوفقًا لعدد من المقابلات مع سكان كفر عقب، يراوح إيجار الشقق بين 2000 و2500 شيكل، ويختلف سعر الإيجار باختلاف المساحة، فضلًا عن أنّ خيارات الشقق السكنية التي تلبي احتياجات الفلسطينيين في كفر عقب والرام متنوعة، مقابل شقق محدودة جدًّا في القدس، في سياق ارتفاع موجة التهويد والاستيطان التي أدت إلى تقليل مساحة البناء الفلسطيني من

89 زكي أبو الحلاوة، "الأرض تضيق على المقدسيين بما رحبت.. السكن في القدس: كابوس مؤرق وحلم صعب المنال"، **جبهة النضال**، 2019/3/28، شوهد في 2024/11/4، في: https://tinyurl.com/2dvpzm3j

90 رزق الله، ص 101-103.

91 جرى الحساب بناءً على معدل الأجر اليومي ومعدل أيام العمل الشهرية استنادًا إلى معلومات مذكورة في: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية – الربع الثاني 2024** (رام الله: 2024).

92 عماد الرجبي، "الإيجارات والأجور.. لا انسجام"، **بوابة فلسطين الاقتصادية**، 2015/6/1، شوهد في 2024/7/10، في: https://tinyurl.com/45z4j4bv

93 يميت نفتالي [وآخرون]، **مؤشرات للاقتصاد والتوظيف في شرقي القدس – معطيات 2019** (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2020)، ص 4.

جهة، وارتفاع أسعار الشقق طرديًّا مع انحسار المساحة من جهة أخرى. ويبلغ معدل إيجار الشقة في القدس 4500 شيكل، وثمة صعوبة في توافر الوحدات السكنية البالغة 1000 وحدة فقط.

إلا أن الانتقال إلى الرام وكفر عقب، نتيجة لسياسات التهويد، يؤدي إلى أزمة في التخطيط؛ ما يبين، في المقابل، أهمية الديموغرافيا في توفير حياة اجتماعية واقتصادية كريمة. إن المعطيات التي يقدمها جهاز الإحصاء المركزي عن عدد السكان في الرام تختلف عن معطيات بلدية الرام، ثمّ إن الحصول على إحصائيات دقيقة لعدد السكان في الرام هو أمرٌ صعب، بالنسبة إلى بلدية الرام، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضًا. ويمكن القول إن عدد سكان الرام يراوح بين 45 و50 ألف نسمة، وإنه لا يمكن الحصول على أي إحصائية دقيقة مطلقًا. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها: رفض أصحاب البطاقة الزرقاء التعامل مع أي جهة فلسطينية، علاوةً على أن غالبية السكان هم من حاملي الهوية المقدسية الذين يرفضون التصريح بأن مكان إقامتهم في الرام، كما أن قسمًا كبيرًا من هؤلاء يهربون من مناطقهم الأصلية خوفًا من الثأر، ويقطنون في الرام وكفر عقب ومخيم شعفاط. ووفقًا لرائق غزاونة، رئيس بلدية الرام، جرت محاولات حثيثة لإحصاء عدد السكان قبل ثلاث سنوات، ولكنها باءت بالفشل، ولم يتم إحصاء جميع السكان. وكذلك الأمر بالنسبة إلى حي كفر عقب الذي تشير التقديرات إلى وجود 150 ألف ساكن فيه، وإلى أنه لا يمكن إجراء مسح إحصائي فعلي فيه للأسباب المذكورة نفسها.

وعلى الرغم من انخفاض تكلفة الشراء والاستئجار في كفر عقب مقارنة بالقدس بفارق يبلغ نحو 2500 شيكل، فإنه لا يمكن التغاضي عن الارتفاع السريع لأسعار الشقق في كفر عقب، بسبب زيادة الطلب عليها. ووفقًا لأحد الفلسطينيين الذي كان ينوي شراء شقة، فإن أسعار الشقق تصل إلى 650 ألف شيكل، وهذه مبالغ طائلة لا يستطيع غالبية الناس تحمّلها. ثم إنّ ارتفاع سعر الشقق لا يقابله تحسين أو تطوير في جودة الحياة أو مقوماتها؛ إذ لا يخفى التدهور المستمر للأوضاع المعيشية في كفر عقب.

- **قرى شمال غرب القدس: في محاولة لإفراغ الحيز الفلسطيني**

على النقيض من حالة "الانفجار السكاني" الذي أنشأته حالة الرمادية لمنطقة كفر عقب وقرب الرام من مدينة القدس، نجد حالات "الترحيل البطيء"، أو "الترحيل القسري"، واضحة في منطقة شمال غرب القدس. ويشير رئيس المجلس السابق لقرية بيت إكسا إلى أن فرض الحصار ومنع حرية الحركة لأفرادها نتيجة للاستيطان أدى إلى تقليل عدد سكانها إلى حدّ بعيد[94]. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نما عدد السكان الإجمالي بين عامَي 1999 و2022 في قرية بدّو بمعدل 0.77% سنويًا من 4,836 نسمة إلى 9,106. أما في قرية بيت إكسا، فقد بلغ معدل النمو السكاني 0.55% من 1,192 نسمة إلى 1,961 . وفي السياق الأعم لقرى شمال غرب القدس، يبلغ معدل النمو السكاني السنوي للقرى، باستثناء النبي صموئيل وقلنديا البلد وخراب أم اللحم، والتي لا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة، نحو 0.6% خلال هذه السنوات؛ ومن ثم نرى الأثر الديموغرافي الواضح في قرية بيت إكسا عبر السنين[95]. ويمكننا أن نرى أثر الحاجز الذي جرى تشييده في عام 2010 في الوضع الديموغرافي في القرية. وبحسب منظمة بتسيلم، اضطرت نحو 50 عائلة مقدسية تحمل الهوية الإسرائيلية إلى الهجرة من القرية نتيجة لنصب الحاجز الدائم على مدخل القرية وإغلاق بقية

94 محسن.

95 حسابات الباحث استنادًا إلى تقديرات السكان للأعوام 1998-2022 المأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مداخلها والطريق المؤدية إلى القدس[96]. من الناحية الديموغرافية، إذًا، أثّر التوسع الاستيطاني في التركيبة الديموغرافية لشمال غرب القدس، ولا سيما في قرية بيت إكسا.

الشكل (1)
النمو السكاني في قريتَي بيت إكسا وبدّو (1998-2022)

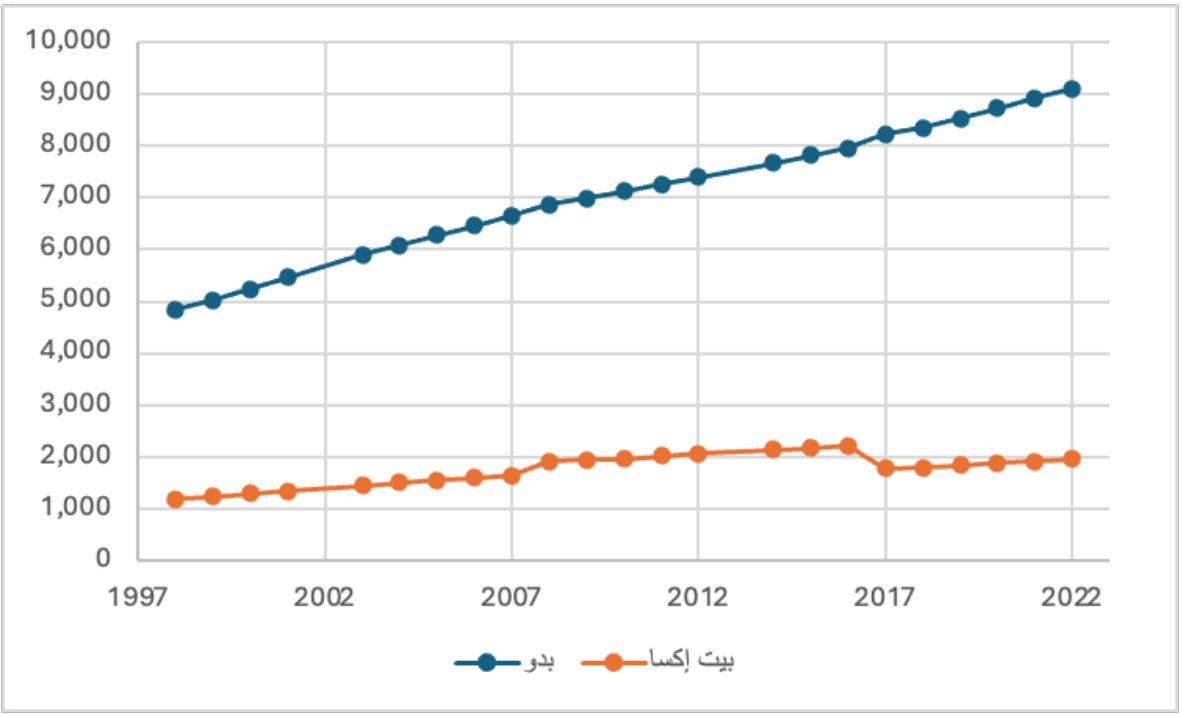

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب القدس السنوي (عدة سنوات مختارة في الفترة 1998-2022)، شوهد في 2025/9/29، في: https://acr.ps/1L9BPeJ

على مستوى الهجرة والتحولات الديموغرافية، نجد أن العديد من الموظفين انتقلوا إلى العيش في رام الله، بدلًا من العيش في القرية تجنبًا لمعوقات الحركة؛ من قبيل الحواجز، والطرق الالتفافية غير المعبّدة[97]. بيد أن هؤلاء المواطنين، رغم امتلاكهم منازل في القرى، كما هو حال الملكية في غالبية القرى الفلسطينية، يتكبدون نفقات إضافية تتمثل في تكلفة استئجار شقق خارج القرية في مدينة رام الله؛ تجنبًا للتأخّر صباحًا عن أعمالهم نتيجةً للحواجز ومعوقات الحركة في الطريق الواصلة بين قرية بيت إكسا ورام الله[98]. ويرى مواطنٌ متقدّم في السن، وهو موظف سابق في مدينة رام الله، أن التوجه نحو الهجرة من القرية يرتبط بأثر الحاجز في نشاط الأفراد اقتصاديًّا، ولا سيما فئة الشباب، ويتحدّث عن تضييقات كثيرة مرتبطة بالتنقّل والحركة، وعن المسبب المباشر لهذه الأوضاع.

96 "إسرائيل عزلت قرية بيت إكسا عن شرقي القدس وعن سائر الضفة الغربية".

97 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p. 18; ARIJ, *Biddu Town Profile*, p. 19.

98 حسين، "الاستعمار الصهيوني"، ص 11.

ويفيد أحد السكان في بدّو أن سعر الدونم في القرية قد يصل إلى 500 ألف شيكل، وهو سعر باهظ إذا أخذنا الفجوة المتضائلة سنويًا بين مستوى الرواتب ومستويات غلاء المعيشة في الحسبان، وخصوصًا مع انخفاض مستوى الرواتب وإشكالياتها المتعلقة بالاستدامة بعد اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدى كل ذلك إلى انتقال العديد من سكان هاتين البلدتين إلى العيش في رام الله، وخاصة الأزواج الشابة التي تعمل في المدينة. وتنضوي هذه الحالة إلى الأدلة المتزايدة للتأطيرات المرتبطة بالترحيل البطيء أو الترحيل القسري. فكما نرى في البيانات حول الهجرة الاجتماعية والاقتصادية، يسعى الاحتلال للهيمنة على القرى "الحدودية" المجاورة لمستوطناته، ويستهدفها على نحو مباشر من أجل دفع السكان إلى الرحيل القسري لتسهيل عملية التوسع الاستيطاني[99]. ونرى أن عدد السكان في قرية بيت إكسا انخفض منذ عام 2016 من 2215 نسمة إلى 1960، كما ذكرنا سابقًا. وعلى الرغم من ارتفاع هذا العدد تدريجيًّا منذ ذلك الحين، فإنه لم يصل إلى ما كان عليه قبل عام 2016.

2. آثار التوسع الاستيطاني اقتصاديًّا

شكلت الزراعة النشاط الاقتصادي والمعيشي الأساسي لسكان قرى محافظة القدس، لكنّ التوسع الاستيطاني وما تعلّق به من تحولات أفرزا تحولات مقابلة في نشاطها الاقتصادي. وبالنسبة إلى القرى الأربع، فإن طبيعة السطح في قرى شمال غرب القدس، والتربة الجيدة، إضافة إلى وقوعها في واجهة المطر، من العوامل التي جعلت منها منطقة مثالية لنشاط زراعي بعلي مستقر؛ ومن ثمّ، اعتمد سكانها اقتصاديًا على الزراعة[100]، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرى شمال القدس، التي اعتمدت على الزراعة، ولا سيما الزراعة البعلية، وزراعة المواد الغذائية الاستهلاكية، مثل الشعير والقمح والخضروات، إضافة إلى الاعتماد على الثروة الحيوانية مصدرًا للرزق في بلدة الرام[101].

أما في الوقت الراهن، فقد ارتبط شمال غرب القدس بمصادرة الأراضي الزراعية لصالح المشروع الاستيطاني وبعزل هذه القرى في مرحلة لاحقة عن مدينة القدس. ويعاني القطاع الزراعي في بدّو وبيت إكسا معوقات ومشكلات كثيرة تزداد تعقيدًا مع زيادة التوسع الاستيطاني. وتشمل هذه المشكلات وجود جدار الفصل، وانعدام وجود أراضٍ للرعي، وإغلاق البوابات التي تمكّن المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، وانعدام الجدوى الاقتصادية من الزراعة[102]. أما في شمال القدس، فإنّ ديناميكيات تأثّر قطاع الزراعة كانت مختلفة؛ ومنها الاعتداء الجائر على الأراضي الزراعية لإتمام عمليات البناء، الذي أدى إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية تتناسب وكثافة الهجرة المقدسية إليها المزامنة لمحاولة عملية تهويد القدس والتوسع الاستيطاني فيها[103]. وتختلف آثار الاستيطان في النشاط الاقتصادي بين المناطق، لكن جميعها تأثرت بتراجع النشاط الزراعي بصفته مصدرَ دخل أساسيًا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مرتبطة بالتوسع الاستيطاني نستعرضها فيما يلي من الدراسة.

---

99 المرجع نفسه، ص 10.

100 حنيطي ونصر وحمودة، ص 418.

101 "الرام القدس - قرية حالية"، **موسوعة القرى الفلسطينية**، شوهد في 2024/11/5، شوهد في 2025/8/5، في: https://acr.ps/1L9GPsN؛ أريج، **دليل بلدة الرام**، ص 13؛ خمايسي، "نحو صياغة رؤية تنموية"، ص 25.

102 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p. 12; ARIJ, *Biddu Town Profile*, p. 13.

103 أريج، **دليل بلدة الرام**، ص 11-12؛ أريج، **دليل بلدة كفر عقب**، ص 8.

أ. اختلاف تأثر النشاط التجاري في المنطقتين

إن الانتقال من النشاط الزراعي إلى أنشطة اقتصادية أخرى لم يكن متماثلًا بين المنطقتين، على الرغم من التشابه في اعتماد الأساس الزراعي مصدرًا للدخل في السابق. ونعود مجددًا إلى المحاجّة الرئيسة التي تقضي بأن للتوسع الاستيطاني آثارًا تختلف باختلاف الأهداف الاستعمارية لكل منطقة وتجلياتها السياساتية. ففي أثناء النظر إلى منطقة شمال القدس، نجد أن رمادية الوضعَين القانوني والإداري فيها أدى إلى توجّه كثيف لسكان كفر عقب نحو النشاط التجاري الذي يشخّص بانتشار سوق العمل غير الرسمية. إن السير في كفر عقب يظهر كثافة تجارية واضحة يقابلها إقبالٌ عالٍ على محالّها التجارية. وبينما تكون الكثافة السكانية أحد الأسباب الأساسية[104]، فإن القدرة على بناء المنشآت التجارية وإدارتها بعيدًا عن المتطلبات البيروقراطية والمالية المتعلقة باستصدار التراخيص ودفع الضرائب، جعلت من كفر عقب مركزًا تجاريًا حيويًا و"عقلانيًا" في حسابات الربح والخسارة للقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي. وتمتلئ كفر عقب بالمحالّ التجارية التي تمارس التهرب الضريبي على سبيل المثال[105]. لهذا، نجد بخصوص القوى العاملة ارتفاعًا في نسبة الذين يمارسون أنشطة تجارية وخدماتية من 15% عام 2012 إلى 35% في الأعوام الأخيرة[106].

وعلى العكس من كفر عقب، كانت بلدة الرام قبل بناء جدار الفصل العنصري نشطة اقتصاديًا وتجاريًا؛ لأنها تشتمل على عدد كبير من المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية التي جرى استحداثها للاستفادة من موقع البلدة الجغرافي والواقع على طريق القدس - رام الله. ومع ذلك، فإنّ النشاطين التجاري والصناعي في المستوطنات المحاذية يجعلان النشاط الاقتصادي المحلي في هذه البلدة باهظ التكلفة، خصوصًا مع افتتاح مجمع عطروت عام 2019 الذي وُصف بأنه "إزهار الصحراء"، في إشارة إلى اعتباره بلدة الرام منطقة نائية لا حياة اقتصادية واجتماعية فيها[107]. إن الاطلاع على ما كانت عليه هذه البلدة من ازدهار اقتصادي وتجاري، وما أمست عليه من منطقة نائية معزولة، يظهر جليًّا المساعي الصهيونية الاستيطانية في تعزيز السيادة على القدس من خلال توسيع المستوطنات وإقامة المشاريع التجارية الإسرائيلية المعززة لوجود المجتمع الاستيطاني ومشروعه، لإيجاد نوع من الهيمنة على الحيز. ونلحظ هذا التحول الاقتصادي في توزيع القوى العاملة حيث يتركز أكثر من نصف إجمالي النشاط الاقتصادي للفلسطينيين في الأعوام العشرة الماضية، على غرار كفر عقب، في العمل في إسرائيل ومستوطناتها، بينما تعمل نسبة ضئيلة في قطاع التجارة (في كفر عقب والرام)[108]. فمثلًا، تشتمل مستوطنة عطروت على أكثر من 160 مصنعًا من بينها مصانع تدوير النفايات، وتكرير المياه العادمة، ومصانع زجاج، ومواد البناء، ومواد تنظيف، ومصانع غذائية، ويعمل فيها 3600 عامل، معظمهم فلسطينيون[109].

---

104 السقا، "التشكيلات الحضرية"، ص 80.

105 المرجع نفسه.

106 خمايسي، "نحو صياغة رؤية تنموية"، ص 25.

107 خالد عودة الله، "مستوطنة 'عطروت': 100 عامٍ من الصراع من 'نِنكل' إلى 'رامي ليفي'"، **وكالة وطن للأنباء**، شوهد في 2025/9/15، في: https://acr.ps/1L9BOS8

108 أريج، **دليل بلدة كفر عقب**، ص 7؛ خمايسي، "نحو صياغة رؤية تنموية"، ص 25.

109 أساف أديب، **المنطقة الصناعية عطروت في القدس** (القدس: معًا - نقابة عمالية، 2022).

الجدول (6)
مقارنة بين المناطق الأربع: متغيراتها وتكاليفها الاقتصادية

المتغير الاقتصادي	بدّو	بيت إكسا	الرام	كفر عقب
الأساس الاقتصادي تاريخيًا	زراعة	زراعة	زراعة	زراعة
توزع القوى العاملة حاليًا	عمال في المستوطنات الإسرائيلية وموظفون في رام الله، نشاط زراعة بسيط	موظفون في رام الله وعمال في المستوطنات الإسرائيلية	تجارة، موظفون في رام الله أو القدس، عمال في المستوطنات الإسرائيلية	تجارة، موظفون في رام الله والقدس، وفي المستوطنات الإسرائيلية
القطاعات الاقتصادية الأساسية داخل القرية	نشاط زراعة بسيط، نشاط تجاري حيوي	أنشطة تجارية، إنشائية، صناعية ضعيفة جدًّا	نشاط تجاري كثيف	نشاط تجاري كثيف
الخسارة المادية الفردية	فرص ضائعة بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي، وخسارة عدة أصول، بالمصادرة أو الهدم، والاستئجار خارج القرية.	فرص ضائعة بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي، وخسارة عدة أصول، بالمصادرة أو الهدم، والاستئجار خارج القرية.	إيجار منازل أو شراؤها، مع دفع الضرائب	إيجار منازل أو شراؤها، مع دفع الضرائب

المصدر: من إعداد الباحثين.

أما منطقة شمال غرب القدس، فنلحظ فيها ديناميكيات مختلفة لسوق العمل؛ إذ يختلف النشاط التجاري مقارنة بقرى شمال القدس؛ نظرًا إلى الموقع الجغرافي لهذا التجمع، وعند مقارنته في القرى داخل تجمع شمال غرب القدس ذاته أيضًا؛ نظرًا إلى خصوصية بعض القرى الجيوسياسية. ومقارنةً بشمال القدس، وبحسب المقابلات، تتضح قلة النشاط التجاري، وأنه يرتكز على توفير احتياجات سكان هذه القرى الأساسية، وذلك لأنها قرى معزولة، ولا تقع على طريق تجارية تصل بين مدينتَي رام الله والقدس. ثم إن المظاهر الاقتصادية غير الرسمية تختلف عن شمال القدس، وهي تقتصر على سكان المنطقة أنفسهم؛ فالمباني مرخصة وقانونية، أما العمل ذاته، على غرار بقية الضفة الغربية، فقد يكون "غير رسمي".

وعند المقارنة بين بيت إكسا وبدّو من أجل إظهار أبعاد أخرى لأثر الاستيطان في القرى المتجاورة، نجد أن النشاط الاقتصادي التجاري داخل القريتين يتباين تبعًا للتباين الجيوسياسي لكلٍّ منهما. ويكاد ينعدم النشاط الاقتصادي التجاري داخل قرية بيت إكسا، بحسب المقابلات مع السكان، وهو يواجه صعوبات جمّة نتيجة للاستيطان والحصار. نلحظ هنا، مثلًا، تعددًا في القطاعات العمالية المتأثرة مقارنة ببلدة بدّو، ومن ذلك قطاعات التجارة، بسبب الخصوصية الجيوسياسية لبلدة بيت إكسا التي تمثلت في كونها الحاجز الدائم المُقام على مدخل القرية. ويكاد يكون إدخال البضاعة التجارية إلى بيت إكسا مستحيلًا، ويلجأ الأفراد إلى تأمين كثير من احتياجاتهم من الخضار والفواكه وغيرها من الأساسيات عبر إدخالها بصفة فردية، وليس عبر شرائها من المتاجر في البلدة[110]. إضافة إلى ذلك، فإن قطاع البناء في القرية، حتى إن كان ضئيلًا مقارنة بقطاع البناء والإنشاءات الفلسطيني، تعطّل نتيجة للقيود على البناء ومصادرة مساحات واسعة قابلة للبناء في القرية.

110 سعيد يقين، وكيل وزارة شؤون القدس، مقابلة ميدانية، 2024/8/13.

وصف أحد السكان كارثية الوضع الاقتصادي في القرية بقوله: "إذا تريد أن تُدخِل حجرًا للقرية، فأنت بحاجة لتنسيق"، ويتابع قوله بشأن الحياة الاقتصادية في بيت إكسا: "لا يوجد حياة اقتصادية ولا يوجد دخل. نحن لسنا مثل القرى الأخرى، لا يوجد لدينا محلات تجارية، ولا محلات أخرى، أو بناء". إن النشاط التجاري في القرية شحيح، يتمثل في وجود 4 أو 5 دكاكين صغيرة فقط تواجه صعوبة في إدخال البضاعة على نحو اعتيادي؛ إذ تملأ رفوف هذه الدكاكين بضاعةً من خلال استخدام سيارات خاصة لأصحاب المحالّ، ويرفض مزودو البضاعة في بعض الأحيان الدخول إلى بيت إكسا بسبب وجود الحاجز. وباستثناء بضعة دكاكين، لا يوجد مخبز، أو ملحمة، أو محل لبيع الخضار والفواكه، ويضطر الأفراد إلى الاعتماد على رام الله والقرى المحيطة، مثل قرية بدّو، لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

ب. تراجع النشاط الزراعي: هندسة اجتماعية للمجتمع الزراعي الفلسطيني

لا تفتقر قرية بدّو إلى الحياة التجارية مثلما تفتقر قرية بيت إكسا إلى ذلك، ولكن أدّى التوسع الاستيطاني وما ارتبط به من عزل عن مدينة القدس إلى تراجع الحياة الاقتصادية بالنسبة إلى العديد من السكان نتيجةً لتراجع التجارة خارج القرية. ويفيد أحد المواطنين من سكان هذه القرية أن التجارة كانت حيوية، وأن الفرص الاقتصادية وفرص العمل في مدينة القدس كانت أفضل للسكان. أما في الوقت الحالي، فالفرص الاقتصادية في مدينة رام الله أفضل من الفرص التي في منطقة شمال غرب القدس بحسب المقابلات؛ ما يدفع كثيرًا من الشباب إلى الانتقال إلى السكن في رام الله. وإجمالًا ارتكز دخل سكان قرى شمال القدس سابقًا، بما فيها بيت إكسا وبدّو، على تسويق الإنتاج الزراعي في مدينة القدس[111]. ونتيجة لعزل قريتَي بيت إكسا وبدّو عن مدينة القدس بسبب التوسع الاستيطاني وجدار الفصل، أصبح المزارعون والعاملون في إسرائيل والعاملون في التجارة والصناعة أكثر الفئات الاجتماعية تأثرًا من ناحية النشاط الاقتصادي[112]. وفي الوقت الراهن، فإنّ أغلب سكان هاتين القريتين موظفون في رام الله، أو عمّال في المستوطنات الإسرائيلية المحيطة ودولة الاحتلال، ونادرًا ما يمتهن هؤلاء السكان الزراعة مصدرَ دخلٍ أساسيًا لهم ولعائلاتهم. ويلحظ رئيس بلدية قرية بدّو ظهور مهن جديدة "غير تقليدية" نتيجة للحاجة، وهي تشمل كرافانات البيع، وهذا مُوائم لتشخيص سليم تماري الذي يقول إن تركيبة الريف الفلسطيني المهنية تحولت من الزراعة إلى عمالة بعيدة عن الأرض[113]. وحتى على مستوى النشاط الزراعي المنحسر، فإنّ الأفراد أصبحوا يعتمدون على قطف الأعشاب الطبية أو زراعة الكروم؛ لأن ذلك يدرّ دخلًا في مواسم أطول من موسم جَنْي الزيتون.

وبحسب إحصائيات معهد أريج لعام 2010، عمل في ذلك الحين 25% من سكان قرية بدّو في الزراعة[114]. ويبدو أن العاملين في هذا القطاع كانوا من أكثر المجموعات الاجتماعية والاقتصادية تعرضًا للبطالة في ذلك الوقت[115]. أما في الوقت الراهن؛ فقد انخفضت نسبة العاملين في المجال الزراعي نتيجةً للاستيطان ومصادرة الأراضي على نحو مستمر. وبحسب رئيس بلدية بدّو، فإنّ بعضهم توجّهوا إلى العمل في وظائف السوقَين الفلسطينية والإسرائيلية، وبعضهم أضحى عاطلًا عن العمل. وتوجّه آخرون إلى العمل في قطاع الثروة الحيوانية بدلًا من القطاع النباتي لتأمين الدخل. ويتوافق هذا مع وصف تماري للتحول في النشاط الاقتصادي

111 حنيطي ونصر وحمودة، "القدس وريفها"، ص 418.

112 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p. 9; ARIJ, *Biddu Town Profile*, p. 10.

113 تماري.

114 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p. 9.

115 Ibid.

في قرى شمال غرب القدس الناتج من تراجع متسارع للزراعة بوصفها مصدرَ دخلٍ أساسيًا إلى مصدر يكاد يكون هو المصدر الوحيد لدخل العائلات حتى بداية التسعينيات؛ ما يظهر تراكمية هذه التحولات واستمراريتها على نحو طردي مع التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي[116].

ويشير حمدي حسين إلى أن تحوّل الريف الفلسطيني في منطقة شمال القدس، من ريف معتمد على الزراعة ومرتبط عضويًا بالأرض إلى مجتمع من الموظفين والعمال، أدى إلى تخلخل علاقة المزارعين مع الأرض ووجود ما أسماه "حالة اغتراب"[117]. وفي هذا السياق، يشير رئيس بلدية بدّو إلى هذه الحالة ونقيضها، واصفًا المزارعين بقوله: "في دمّهم الزراعة"؛ فهم لم يستطيعوا ممارسة نمط الزراعة المُنتِج، ولذلك اتجهوا إلى زراعة أشجار الزينة لكي يُبقوا على ارتباطهم بالأرض والنشاط الزراعي. وتُظهِر أمثلة أخرى التكيف مع ضعف الدخل من الزراعة، مع الرغبة في البقاء في المهنة مع الالتحاق بمهن أخرى لتغطية الفرق في الدخل، ومن ذلك ما أدلى به أحد المواطنين من قرية بدّو؛ إذ إنه يمتهن المحاماة إلى جانب الزراعة بسبب ضعف الدخل من الإنتاج الزراعي. وعلى الرغم من ذلك، تبقى الزراعة "المهنة الأساسية"، والمحاماة هي المهنة الثانوية".

وبناءً عليه، نجد ديناميكيات سوق العمل مختلفة في منطقة شمال غرب القدس، وهي تجسّد الهندسة الاجتماعية بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني. فقد توجه المواطنون إلى العمل في دولة الاحتلال ومستوطناتها؛ إذ يعمل في الوقت الراهن نحو 30% من الناشطين اقتصاديًا موظفين في رام الله. أما البقية، فهم عاطلون عن العمل أو يعملون في سوق العمل الإسرائيلية. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 2800 عامل من أصل 6000، بحسب إحصائيات قامت بها قرية بدّو في عام 2024، بينما يعمل عدد قليل في الزراعة على نحو رئيس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرية بيت إكسا التي كان تراجع النشاط الزراعي فيها على نحو أكثر حدة، نتيجةً لمصادرة مساحات واسعة؛ بسبب قربها من المستوطنات. وفي عام 2012، لم يبلغ عدد العاملين في النشاط الاقتصادي فيها إلّا 5% فقط، بينما استقطبت السوق الإسرائيلية 45% من الأفراد[118].

نلحظ هنا تعاظم أثر الاستيطان وتكلفته؛ إذ إن المصادرة أضعفت القطاع الزراعي، ومن ثم الاقتصاد الفلسطيني، عبر تراجع مساهمته، وبسبب توجه العمال إلى العمل في إسرائيل. فالسوق المحلية أهدرت فرص التوظيف والاستفادة من القوى العاملة لصالح السوق الإسرائيلية، المعروفة باستغلال العمالة الفلسطينية لتعزيز اقتصاد المحتل وتنميته. وبهذا، بقي دخل العمال الفلسطينيين رهينة للتبدلات في السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالعمالة الفلسطينية في أسواقها، وذلك بدلًا من توظيفهم في السوق المحلية الفلسطينية وتحقيق نوعٍ من الاستدامة التشغيلية.

وتبرز هذه المفارقة الاستعمارية عند ملاحظة أن المزارعين في بدّو والقرى المحيطة يتقدمون بطلب تصاريح للمرور عبر مستوطنة هار أدار، ليتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وحصادها في مواسم معينة، ولكن لا يحصل إلّا عدد قليل منهم على تصاريح تكون محدودة المدة، ولا تُفتح لهم الأبواب إلا 10 أو 15 دقيقة مرتين يوميًّا[119]. وهكذا، لا يتمكن المزارعون من الاستفادة من الأرض والزراعة بوصفها مصدرَ دخلٍ أساسيًا. وعلى النقيض من ذلك،

116 سليم تماري، "تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال"، في: **المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية**، ماريات هيبرغ وغير أوفنسن (محرران) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994).

117 حسين، "الاستعمار الصهيوني"، ص 25.

118 ARIJ, *Beit Iksa Village Profile*, p. 9.

119 UNRWA, *Mini Profile: Biddu Enclave* (West Bank: 2014), p. 2, accessed on 8/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GQ2I

تكون تصاريح العمال الفلسطينيين الذي يعملون في مستوطنة هار أدار سارية المفعول طوال العام، ويمكنهم الدخول عبر البوابات 3 أو 4 مرات في اليوم مدة 30 أو 45 دقيقة، خلال 5 أيام في الأسبوع[120]. وتعكس هذه المفارقة سياسات الهندسة الاجتماعية التي يُنشِئها الاستيطان بحسب ما ناقشه حسين؛ إذ نرى فوارق واضحة بين العامل الفلسطيني في المستوطنة والمزارع الفلسطيني في أرضه؛ فأحدهما يمكنه الدخول والخروج عدة مرات خلال مدة زمنية أطول، والآخر لا يمكنه ذلك. وتنعكس هذه المفارقة على المستوى المعيشي للأفراد، فمن المعروف أن دخول العمال في المستوطنات ودولة الاحتلال يفوق دخول العاملين في السوق المحلية أضعافًا كثيرة[121].

ويبقى نشاط كلا القطاعين رهنًا لقرارات الاحتلال المتغيرة بحسب التغيرات السياسية ومصالح التوسعات الاستيطانية. فحتى الاعتماد العالي على الأيدي العاملة الفلسطينية في المستوطنات المحيطة توقّف على نحو شبه كليٍّ في منطقة شمال غرب القدس، فانتشرت البطالة بين آلاف الشباب منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حتى تاريخ إعداد المقابلات (خلال أيلول/ سبتمبر 2024). وارتفعت البطالة بين العاملين في السوق المحلية، فنسبة الذين خسروا وظائفهم في هذه السوق لا تقارن بنسبتهم في المستوطنات ودولة الاحتلال؛ إذ توقف جميعهم عن العمل بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بينما واصل جميع العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني أعمالهم في الفترة نفسها.

ج. إضاءة على الخسائر الزراعية الحالية في شمال غرب القدس

نتيجة لتقسيمات القريتين الإدارية، يُمنع الفلسطينيون الذين يقطنون فيهما من استغلال الأراضي الزراعية لصالحهم. وقد صنّف الاحتلال 92.6% من أراضي قرية بيت إكسا، وهي في غالبيتها أراضٍ زراعية، ضمن مناطق "ج"؛ حيث السيطرة الإسرائيلية الكليّة على الأمن والإدارة[122]. ومن ثم، أضحت هذه الأراضي، الزراعية أساسًا، غير قابلة للاستغلال الفلسطيني على أي نحو كان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرية بدّو التي تقع نسبة 75.2% من أراضيها ضمن تصنيف أراضي "ج" (ينظر الجدول 7).

الجدول (7)

تقسيمات أراضي قريتَي بيت إكسا وبدّو جيوسياسيًّا خلال عام 2012

	بدّو		بيت إكسا	
	المساحة (دونم)	النسبة من المساحة الكلية	المساحة (دونم)	النسبة من المساحة الكلية
مناطق "ب"	1332	%24.80	591	%7.40
مناطق "ج"	4031	%75.20	7398	%92.60

المصدر:

Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), *Biddu Town Profile* (Bethlehem: 2012).

120 Ibid., p. 3.

121 حسين، "الاستعمار الصهيوني".

122 مناطق "ج"، وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية على نحو كليٍّ وتشمل المستوطنات والطرق والمناطق الاستراتيجية المجاورة لحدود "إسرائيل"، للمزيد، ينظر: دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة، 2017"، شوهد في 2024/8/23، في: https://acr.ps/1L9BP7M

أما الأراضي المعزولة خلف الجدار والقريبة من المستوطنات، فيبقى استخدامها مرهونًا بقرارات جيش الاحتلال المتغيرة. ومنذ عامَين لم يُسمح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم، وفي بعض الأحيان سُمح لهم بذلك بعد انتهاء المواسم. ويقول رئيس بلدية بدّو، الذي يملك أراضي معزولة خلف الجدار: "نطالب الارتباط الفلسطيني وبيت إيل في موسم الزيتون أن يسمح لنا بالدخول إلى أراضينا لحراثتها، ولكن لا يسمح لنا إلى في شهر شباط [/ فبراير]، وهو موسم ماطر، ومن ثم يكون موسم الزراعة قد انتهى". ولهذا الأمر آثار كبيرة في المستويَين الفردي والوطني إذا ما اتخذنا قرية بدّو مثالًا في هذا السياق؛ بوصفها حالة دراسية لقرى أخرى تساهم في الدخل الوطني من الزيت والزيتون. فمثلًا، يشير رئيس البلدية إلى أنه في أعوام سابقة، مثل عام 2007، كان ينتج من 13 إلى 15 تنكة زيت، أما حاليًا، فلا ينتج إلّا 3 أو 6 تنكات على أقصى تقدير. وإذا حسبنا هذه الخسارة استنادًا إلى سعر تنكة الزيت مؤخرًا، وهي تساوي ما يراوح بين 450 و500 شيكل للتنكة الواحدة[123]، فإننا نجد أن الخسارة تعادل ما بين 4500 و6000 شيكل في موسم الزيتون الواحد.

وفي السياق العام، يوجد نحو 90 تجمعًا فلسطينيًا قريبًا من المستوطنات، مثل بدّو وبيت إكسا، عرضة لاعتداءات المستوطنين، ويعاني هؤلاء الفلسطينيون صعوبة في الوصول إلى أراضيهم نتيجة الاستيطان. ويوجد ما يراوح بين 50 و60% من المزارعين الفلسطينيين يمكنهم الوصول إلى أراضيهم في "المنطقة العازلة" خلف الجدار في موسم الزيتون. وهكذا، يوجد نحو 13.5% فقط من أشجار الزيتون يجري قطفها في الموسم الواحد[124]. وفي عام 2023، قدرت التكلفة الناتجة من خسارة موسم زيت الزيتون، نتيجةً لاقتلاع المستوطنين الشجر إضافة إلى معوقات الحركة للوصول إلى الأراضي، والتي تشمل عدم الحصول على تصاريح، بما يزيد على 15 مليون دولار[125]. ومن خلال العودة إلى الخسائر المتعلقة بالزيتون في بدّو، واستنادًا إلى المقابلة مع رئيس البلدية، نَجَم توجّهٌ إلى زراعة الكروم على نحو متزايد لتوفير دخلٍ بديل من الزيتون؛ نظرًا إلى تنوّع منفعة هذه الزراعة من الناحية الاقتصادية بالنسبة إلى المزارع. وقد وصف رئيس البلدية سبب توجّه المزارعين إلى زراعة الكروم بدلًا من غراسة الزياتين بقوله: "العنب يساعد على صمود المزارعين، شجرة العنب من لحظة نموها إلى حين إنهاء عمرها، يمكن بيع ورق العنب وقمنا بشراء الرطل منه بـ 90 شيكلًا، وهو مبلغ باهظ. في موسم العنب، يباع العنب، وعندما يذبل يباع كزبيب، فهو ليس مثل شجر الزيتون". وفي هذا إشارة إلى تكلفة الاستيطان وإضراره بالنشاط الزراعي في فلسطين نتيجة للتكلفة المادية الباهظة بسبب التضييق عليه في أثناء المشروع الاستيطاني.

لكن تتعدى التكاليف المادية تلك التكاليف المرتبطة بالخسارة الناجمة عن منع الوصول إلى الأراضي المعزولة؛ إذ إن المزارعين أيضًا يُحرمون من زراعة أراضيهم في القرية. ويذكر أحد المزارعين من بيت إكسا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يسمح له بزراعة أراضيه، حتى أرضه القريبة من منزله، وأنه تعرض لخطر هدم بئر المياه فيها، والسور الذي بناه لحماية المحاصيل. اشترى هذا المزارع مئات شتلات من الأشجار والنباتات المنتجة المختلفة، مثل الزياتين والكروم واللوزيات، لكنه لم يستطع الاستفادة منها بسبب عدم قدرته على الحصول على تصريح لإدخال المواد اللازمة لاستصلاح أرضه، على الرغم من قدرته على الوصول إليها مشيًا على الأقدام. وترتبط

123 بحسب توقعات وزارة الزراعة لأحدث موسم زيتون في فلسطين، ينظر: "رام الله: وزارة الزراعة تتحدث عن موسم الزيتون وأسعار الزيت المتوقعة هذا العام"، **دنيا الوطن**، 2023/9/18، شوهد في 2025/8/5، في: https://acr.ps/1L9GPCP

124 "Olive Tress Production in Occupied Palestine Amidst Israeli Occupation and Climate Change," *POICA*, 25/11/2023, accessed on 15/8/2024, at: https://acr.ps/1L9GQ4K

125 "Palestine Economic Update," *Palestine Economic Policy Research Institute* (January 2024), accessed on 8/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPmD

هذه الأوضاع بتأطيرات الهيمنة والمراقبة الدائمة التي طرحناها سابقًا وتجلياتها على الفعل الفلسطيني؛ إذ يشير هذا المزارع إلى أنه لا يفكر حتى في إدخال المعدات اللازمة بسبب وجود حاجز بيت إكسا المجهز بالكاميرات على التلة المقابلة لأرضه؛ ومن ثم، فهو يعاني رقابة دائمة تجعله لا يعمل على استصلاح الأرض "من تلقاء نفسه".

ومن الضروري الإشارة إلى أمثلة أخرى تتعلق بالخسائر والتكاليف المادية للمزارعين والسكان الذين جرت مقابلتهم، إضافة إلى الخسارة المتمثلة في الفرص الضائعة، لإعطاء تصور عن تكلفة الاستيطان بالنسبة إلى الفرد الفلسطيني فيما يتعلق بالنشاط الزراعي. خسر أحد المزارعين في قرية بدّو نحو 84 ألف شيكل لاستصلاح أرضه البالغة مساحتها 3 دونمات و300 متر؛ نتيجةً لهدم أسوار استنادية وامتدادها، وتخريب بئر كانت تُجمَّع فيها المياه، ولإزالة الردم وبناء السلاسل. وأشار مواطن آخر إلى مصادرة 8 دونمات منه، مزروعة بنحو مئة شجرة زيتون معمرة، وقُدِّرت الخسارة بما يراوح بين 8 و10 آلاف دينار للدونم في مناطق "ج". ونتيجة لمصادرة الأراضي، أضحت معظم أراضي بيت إكسا أراضي زراعية مدمرة مصنفة أراضي "ج"؛ إذ لا يمكن زراعتها أو المرور عبرها، أو استصلاحها. وقد أشار مواطن آخر إلى أنه خسر نحو 10 دونمات، ويقدّر أنها تساوي بضعة ملايين. ويفيد رئيس بلدية بدّو أن المستوطنين أحرقوا 16 دونمًا له ولأحد جيرانه مؤخرًا؛ ما يشير إلى استمرارية الاعتداءات على قطاع الزراعة وأراضي المواطنين. ويعتبر أبو عيد، أنّ من الأمثلة الواضحة على التضييق على القطاع الزراعي والعاملين فيه إزالةَ جدار حجري لمُزارِع بذريعة تجاوز الحد المسموح به بنحو 10 سنتيمترات إضافية لبناء الجدار. ويفيد أحد المزارعين أن هذه التضييقات تحصل بالقرب من المناطق السكنية والمبنية؛ إذ تبعد أراضيه التي لا يمكنه زراعتها نحو 50 مترًا عن أقرب منزل فيها؛ ما ينذر بالتضييق على النشاط الزراعي، والحياة المعيشية، وحصر الحياة نفسها في مساحة محدودة. وعلى إثر ذلك، تظهر انعكاسات متعددة على السوق الفلسطينية عامة، والتنمية المحلية في هذه القرى خاصة، إضافة إلى علاقات جدلية مهمة في السياق الاستعماري وسياق المشروع الاستيطاني والإفقار التنموي الفلسطيني في هذه القرى على وجه الخصوص.

3. التحولات الاجتماعية والتكاليف التنموية

أ. العلاقات الاجتماعية في مختلف التجمعات الفلسطينية

تتنوع حالات قوة العلاقات الاجتماعية وضعفها لسكان المنطقتين؛ فبعضها يشخّص بعلاقات اجتماعية وطيدة في الحيز وبعضها الآخر يشخّص بغير ذلك. وهذا يعود إلى طبيعة التركيبة السكانية التي نتجت من سياسات الاستيطان في هذه المناطق. وتختلف الخلفيات الهوياتية والمناطقية لسكان قرى محافظة القدس، وذلك بحسب اختلاف المكان من حيث جغرافيته السياسية أو طبيعته الإدارية أو القانونية. وهذا الاختلاف يجسد اختلافًا في تأثير الاستيطان في المناطق المختلفة بحسب سياسات الاحتلال وأهدافه. ويرجع أصول سكان قريتَي بدّو وبيت إكسا، مثل غيرهم من قرى شمال غرب القدس، إلى المدن الساحلية قبيل نكبة عام 1948، وقد هُجِّروا على إثرها. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت نسبة اللاجئين في بيت إكسا وبدّو 82.1%، و91.3% على التوالي. وحتى اللحظة الراهنة، فإنّ لهؤلاء بطاقة لاجئين أو بطاقة وكالة الأمم

المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى "الأونروا"[126]. ونظرًا إلى ارتباط القرى بالقدس سابقًا، فإن للعديد من سكان بدّو وبيت إكسا هويات مقدسية[127]، وبعضهم خسر هويته نتيجة لخسارة الإقامة في المدينة؛ فقد اضطرت عشرات العائلات من بيت إكسا، وقد كانت لها هويات مقدسية، إلى النزوح منها نتيجةً لفصل القرية عن مدينة القدس[128]. أما بحسب نائب رئيس بلدية بدّو، فإن نحو 40% من السكان لهم هويات مقدسية.

وأما كفر عقب والرام، فإن لغالبية سكانهما هويات مقدسية، على الرغم من وجود سكان لهم هوية الضفة الغربية. فبعد بناء جدار الفصل العنصري، برزت سياسة إثبات مكان السكن لأصحاب الهوية الزرقاء وترتيب بعض التبعات على عدم إثبات القدس مكانًا للسكن. لذلك، انتقل عدد من السكان إلى الرام وكفر عقب باعتبارهما في دائرة نفوذ بلدية القدس. إن معظم سكان كفر عقب من العائلات الوافدة من خارج حدودها، فالغالبية من القدس الشرقية والضفة الغربية، ومعظم السكان من الأزواج الشابة، الذين يشكلون نسبة عالية من شريحة السكان[129]. بينما يشكّل السكان الذين لهم هويات مقدسية غالبية السكان في الرام[130]، ويمكن تقديرهم بنحو 65% من عدد السكان وفقًا لغزاونة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كفر عقب. ولهذا التنوع الهوياتي والاختلاف أثرٌ في نمط العلاقات والحياة الاجتماعية.

الجدول (8)

مقارنة متغيرات ديموغرافية متعلقة بسكان القرى الأربع

المتغير الديموغرافي	بدّو	بيت إكسا	الرام	كفر عقب
عدد السكان	9061	1961	45-50 ألفًا	أكثر من 120 ألفًا
أصل السكان	لاجئون من قرى مهجرة عام 1948	لاجئون من قرى مهجرة عام 1948	نسبة قليلة من عائلات أصلية والباقون انتقلوا من القدس أو من مدن الضفة الغربية	فلسطينيون انتقلوا من القدس أو رام الله
نوع الهوية	40% هوية مقدسية، و60% هوية فلسطينية		65% هوية مقدسية، و5% هوية فلسطينية	90% هوية مقدسية

المصدر: المرجع نفسه.

في منطقة شمال غرب القدس، ممثلة ببيت إكسا وبدّو، حافظت العلاقات الاجتماعية على شكلها الثقافي المرتبط بالريف الفلسطيني الذي يمتاز بالقرب الاجتماعي، وحسن الجوار، والألفة، والتعاون، والتعاضد. وقد وصف السكان العلاقات على مستوى القرية بأنها قوية جدًّا. ولكنّ العزل الجغرافي والعمراني - الذي فصل بعض قرى شمال غرب القدس - أثّر في ترابط بعض القرى الفلسطينية من حيث الامتداد الاجتماعي،

126 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة القدس - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت** (رام الله: 2017).

127 نحو 40% من سكان القرية لهم هويات مقدسية، وذلك بحسب مقابلة ميدانية مع رئيس بلدية بدو في 2024/7/7.

128 "إسرائيل عزلت قرية بيت إكسا عن شرقي القدس وعن سائر الضفة الغربية".

129 "حي كفر عقب"، بلدية القدس، شوهد في 2024/11/6، في: https://acr.ps/1L9GPZh

130 "الجدار الفاصل حول الرام"، بتسيلم، 2016/12/1، شوهد في 2024/8/20، في: https://acr.ps/1L9GPZE

نتيجةً للتنوعات في الأوضاع الجيوسياسية لكلٍّ منها. ويفصلُ سياج إلكتروني بين قرية بيت إكسا والقرى الأخرى المجاورة من الجهة الشمالية والغربية، ويرتبط هذا السياج بالجدار[131]. وبذلك، فقدت بيت إكسا القرب الاجتماعي مع القرى المحيطة في منطقة شمال غرب القدس، وأضحت معزولة عنها وعن حياتها الاجتماعية، بعد أن كانت، على غرار بقية تجمعات القرى في المناطق المختلفة، مرتبطة على المستويين الاجتماعي والثقافي. ومع ذلك، فإنه لا يمكن تعميم هذه النتائج على جميع التجمعات المقدسية؛ ذلك أنّ الخصوصية الجيوسياسية للمناطق الرمادية ولقرية الرام أنتجت واقعًا اجتماعيًا للحيز في منطقة شمال القدس يختلف عن شمال غرب القدس؛ ما يظهر اختلاف آثار التوسع الاستيطاني وتعددها.

فيما يتعلق بكفر عقب، تعتبر الزيادة السكانية الكبيرة الأساس الذي ساهم في وجود الصعوبات في المنطقة؛ إذ ينتج من الاكتظاظ الشديد في كفر عقب - وهو أمر متوقع ازدياده - تحوّلٌ في المباني؛ من مبانٍ معزولة إلى مبانٍ كبيرة متعددة الطوابق. ولهذا الأمر عواقب سلبية كثيرة على مختلف الأصعدة. وإنّ إزاحة الفلسطينيين وإبعادهم عن السكن فيها هو نتيجة للسياسات الإسرائيلية التي يضطر الفلسطيني بسببها إلى أن يهرب بحثًا عن مكان تكون فيه حياته اقتصاديًا وماديًا على نحو "أفضل"، وهذا في جوهر التأطيرات القائمة المتعلقة بالتحول الديموغرافي القسري بالنسبة إلى الفلسطينيين. وأدى هذا الأمر إلى اكتظاظ سكاني شديد وتوسع عمراني عشوائي ساهم في جعل كفر عقب منطقة موبوءة وممتلئة بالجريمة والعنف والمخدرات التي تتزايد نسبتها[132]. وقد نتج من هذه الأزمات شعور عامّ بانعدام الأمن. وتسبب ذلك في انهيار مجتمعي يُشخَّص بتفكيك الروابط الاجتماعية بين الفلسطينيين عبر سياسات تعزز السيطرة والهيمنة الاستعمارية؛ فأضحت العلاقات الاجتماعية شبه معدومة بين الجيران والسكان؛ وهو ما ساهم في حالةِ عدمِ أمانٍ مجتمعي، بحيث إنّ الناس لا يعرف بعضهم الآخر.

وأدت الزيادة السكانية إلى عشوائية العمران التي أنتجت أبنية شاهقة تصل إلى 14 طابقًا، ملاصقة لبعضها، يقطنها سكان من خلفيات متنوعة قادمون من القدس والضفة الغربية. ونتيجة لانعدام الثقة والأمان، وغياب الأمن الاجتماعي، بات السكان يفضّلون العيش في عزلة بدلًا من بناء علاقات اجتماعية، وفقًا للمقابلات مع السكان. ومقارنةً بكفر عقب، أشار عدد من السكان إلى أن الرام مكان أكثر ملاءمةً للعيش نظرًا إلى قوة النسيج الاجتماعي فيها؛ إذ لا يشعر القادمون إليها من أجل السكن بالاغتراب عن المجتمع، فالعائلات الأصلية ترحّب بهم دائمًا. وفي المقابل، لا يشعر ساكن كفر عقب بالراحة والألفة الاجتماعية التي يشعر بها مَن يسكن الرام، نظرًا إلى شدّة الاكتظاظ السكاني الذي تضجّ به المنطقة، والتي يشعر بسببها الفلسطيني بأنه "دخيل"، على حد تعبير أحد السكان.

ب. المناطق الرمادية والقرى الحدودية: ضعف وحصار خدماتي

نجد احتجاجًا مشتركًا لدى السكان في كلتا المنطقتين، بحسب المقابلات، فيما يتعلق بالخدمات العامة. وتختلف الديناميكيات المحركة لهذه الاحتجاجات؛ فمثلًا، يبقى توافر المياه في المنطقتين مشروطًا بتوافرها من شركة ميكوروت الإسرائيلية التي تقلّل كمية المياه، وتغيّر مواعيد تدفقها باستمرار. ويشير رئيس بلدية بدّو إلى أن كمية المياه تتغير أيضًا بحسب التغيرات السياسية التي يفرضها الاحتلال. فقبل تشرين الأول/ أكتوبر 2023،

131 "إسرائيل عزلت قرية بيت إكسا عن شرقي القدس وعن سائر الضفة الغربية".

132 أسمى الإمام ومعتصم حمدان، **دراسة حول قطاع الرعاية الصحية في القدس الشرقية** (القدس: اتحاد الجمعيات الخيرية، 2021)، ص 27.

كانت القرى الستّ، ومن ضمنها بدّو وبيت إكسا، تحصل على 80 كوبًا في الساعة. وفي الوقت الراهن، أصبحت حصّتها 50 كوبًا في الساعة. ويمكن أن تقطع المستوطنات المياه حينما تشاء، عدة أيام أحيانًا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كفر عقب التي أشار رئيس بلديتها، عماد عوض، إلى أن الشركة قللت كمية المياه بنسبة 50%؛ ما أدى إلى الحصول على المياه خلال ساعتين أو ثلاث ساعات فقط في الأسبوع، وانقطاع تام للمياه خلال ثلاثة أيام. ويضطر سكان كفر عقب إلى شراء المياه المعدنية على نحو مستمر، وهو ما يشكل عبئًا ماليًا قد لا يمكنهم تحمّله في المستقبل، ويتزامن ذلك مع تردي الأوضاع الاقتصادية عمومًا. ووفقًا لمسؤولين في كفر عقب، فإن ميكوروت تمتلك 3500 متر مربع من أصل 11,000 متر مربع يحق للسكان الحصول عليها، وقد أشار أحد السكان في مقابلة على موقع "قصة القدس" إلى أن المياه تنفذ بسرعة خلال يومين، وأنها لا تكفي لسداد الاحتياجات اليومية[133]. إجمالًا، نجد أن الفجوة في استهلاك المياه بين الفلسطينيين في الضفة الغربية والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية تصل إلى 214 لترًا يوميًا بالنسبة إلى الفرد الواحد[134].

أما من ناحية الصحة، فيوجد في كلٍّ من بدّو وكفر عقب والرام ما بين 3 و7 مراكز صحية تقدّم الخدمات الصحية وتعالج الحالات البسيطة وبعض الحالات المتوسطة. وأما غالبية الحالات المتوسطة والخطِرة، فهي غير مهيَّأة لاستقبالها ويجري تحويلها إلى مستشفيات الضفة الغربية أو مستشفيات القدس في حالتَي كفر عقب والرام. وعلى الرغم من أن هذا العدد في قرية مثل بدّو يعتبر كافيًا، فإن هذا الأمر ليس كذلك في الرام أو في كفر عقب، بحسب غزاونة؛ إذ لا يتناسب عدد المراكز والكثافة السكانية في الرام، خصوصًا أنه لا يوجد مركز طوارئ، ولا توجد سيارة إسعاف؛ ما يزيد الاعتماد على التحويلات الطبية لمدينة رام الله.

وفي إشارة إلى الآثار السلبية لعزلة القرى "الحدودية"، نجد أن الوضع الصحي في شمال غرب القدس أكثر خطورة في شمال القدس، نتيجة العزلة التي ولّدها التخطيط المكاني الإسرائيلي استجابةً للتوسع الاستيطاني. وفي كلٍّ من بدّو وبيت إكسا، أجاب السكان بأنه على الرغم من وجود مراكز رعاية أولية في القرى، فإن الحاجة إلى رعاية طبية أكبر تضطر السكان إلى الذهاب إلى رام الله. وفي بيت إكسا، لا يوجد طواقم طبية مقيمة أو من سكان القرية، بل يأتي فريق طبي مكون من ثلاثة أشخاص يومًا واحدًا في الأسبوع لمتابعة احتياجات سكان القرية الصحية. ويعاني هذا الطاقم التضييقَ على حركته وتحديدها وفقًا لرغبات جنود الاحتلال. وقد منع الاحتلال دخوله منذ بداية الحرب ولم يحضر الطاقم في القرية إلا مؤخرًا، بعد محاولات حثيثة. ونتيجة لافتقار القرية إلى مراكز أو عيادات خاصة، يجبر الأفراد على الحصول على العلاج في إحدى القرى المحيطة، مثل قطنة وبدّو، أو يجبرون على الذهاب إلى رام الله؛ ما قد يكون محفوفًا بالمخاطر في أغلب الأحيان، نظرًا إلى إغلاق جنود الاحتلال الحاجز وتأخير إخراج الحالات الطارئة خارج القرية. وفي بعض الأحيان، فإنّ تأخير السيارات في منطقة الحاجز وتفتشيها حتى خلال وقت قصير (ما بين 5 و10 دقائق مثلًا) يكون كفيلًا بأن يودي بحياة أفراد من القرية. وحتى سيارة الإسعاف في حاجة إلى تنسيق للدخول إلى القرية أيضًا. وفي أغلب الأحيان، لا يسمح لها بالدخول. أما قرية بدّو، فتوجد فيها عيادة للوكالة جرى افتتاحها عام 2020، وفيها ما يراوح بين 350 و500 مراجع. وتوجد عيادة حكومية، إضافة إلى مركزَين آخرين، ومركزَين خاصَّين، ويوجد مركز طوارئ واحد يشتغل اليوم كلّه. ولا يشكُو سكانها الذين جرت مقابلتهم أيَّ معوقات كبيرة للحصول على الرعاية الصحية.

133 Khalil Assali & Daoud Kuttab, "Kufr Aqab, a Densley Populated Neighborhood in Jerusalem, is Left High and Dry without Enough Water in Summer," *Jerusalem Story*, 26/6/2024, accessed on 5/8/2025, at: https://tinyurl.com/42h4akht

134 "World Water Day," *Press Release*, Palestine Central Bureau of Statistics, 22/3/2024, accessed on 8/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPkL

خاتمة: القرى المقدسية: من الانسجام والتواصل إلى معازل متنوعة الخصائص

تحاول هذه الحالة الدراسية رسم خريطة طريق لدراسة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية الناتجة من مشروع الاستيطان الإسرائيلي وتوسعه في منطقتَي الشمال والشمال الغربي لمدينة القدس. وبعد تشخيص هاتَين المنطقتَين وأثر الاستيطان فيهما، تبيّنَ تحوّل ريف القدس من منطقة مترابطة جغرافيًا ومتجانسة نسبيًّا إلى مناطق منعزلة ومنفصلة ومتنوعة.

إن الهوس بالتفوق اليهودي في أراضي فلسطين يجعل من الهيمنة الديموغرافية مركزًا أساسيًّا للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. لطالما كانت الرغبة الاستيطانية واضحة فيما يتعلق بمدينة القدس، انطلاقًا من سعي إسرائيل لقلب الميزان الديموغرافي على نحو يحقق أغلبية يهودية للمدينة، وقد تجلى ذلك في خطة القدس الكبرى. ومن تجليات هذه الخطة عزلُ عدّة قرى وبلدات فلسطينية.

شكّل المكون الديموغرافي الفلسطيني غالبية مدينة القدس في سبيل الحفاظ على قاعدة 30% فلسطينيين و70% إسرائيليين، ضمن 28 تجمعًا فلسطينيًا، وقد كان عدد سكانها آنذاك 26% من مجمل سكان بلدية القدس بعد عمليات الضم، ومنها قرى شمال القدس وشمال غرب القدس[135]. وفي الوقت ذاته، ضمت حدود البلدية الموسعة مجموعة من المستوطنات ذات كثافة استيطانية عالية؛ مثل جفعات زئيف ومعاليه أدوميم، للتلاعب بنسبة الإسرائيليين في مدينة القدس[136]. وأفضى هذا التوسع الاستيطاني وهندسة المكان جغرافيًّا واجتماعيًّا إلى إنشاء أحياز جيوسياسية مقيدة ومجزّأة ومنفصلة عن بقية الأراضي المحتلة، خاصة مع وجود العديد من التجمعات الاستيطانية في قلب التجمعات الفلسطينية الأصلية. وكان لزيادة حدة الرغبة في تهويد المدينة ذلك الأثر في إنشاء أحياز حضرية جديدة للمقدسيين في الضفة الغربية، في محاولة لترحيلهم من بيوتهم الأصلية في مدينة القدس.

ومع أن الهدف واحد، وهو تفريغ مدينة القدس من محتواها الفلسطيني، فإن الآثار الديموغرافية التي ترتبت على هذا السعي ذات أوجه متعددة ومعاكسة كليًّا؛ ففي منطقة شمال القدس، نلاحظ أن التحولات الجيوسياسية في قرى كالرام وكفر عقب، وما تعلق بها من توسع استيطاني وسعي فلسطيني نحو الحفاظ على الهوية المقدسية، أفضت إلى حالة من "الانفجار الديموغرافي". وعلى النقيض من ذلك، لم تواجه قرى شمال غرب القدس هذا الانفجار الديموغرافي، بل نلاحظ - على عكس ذلك - نموًّا سكانيًا لا يكاد يذكر في أعداد السكان على مدى أكثر من 20 عامًا. وهكذا، نرى تكاليف ديموغرافية معاكسة، متمثلة في انفجار سكاني يقابله ضغط هائل على موارد قرى شمال القدس، مقابل محاولة حصر السكان وإفراغهم من قرى شمال غرب القدس.

إنّ أغلب سكان منطقة شمال غرب القدس، من الناحية الهوياتية، لهم هويات فلسطينية، ولا يمكنهم الدخول إلى القدس، بينما يكون لبعضهم هوية مقدسية، وبيوت وأقارب في القدس. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه المناطق عزلتها إسرائيل عن مخطط القدس الكبرى، وكذلك بلدية القدس؛ لأن فيها كثافة سكانية فلسطينية؛ لضمان الهيمنة الديموغرافية اليهودية على المدينة. أما كفر عقب والرام، فهما ضمن حدود بلدية القدس إداريًا، ولسكانهما هويات مقدسية، ويشكّل هؤلاء غالبية السكان. وأما السكان الآخرون، فلهم هويات الضفة

135 راسم خمايسي، "الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف"، **سياسات عربية**، مج 7، العدد 39 (تموز/ يوليو 2019)، ص 20-21.

136 المرجع نفسه.

الغربية، وهم يسكنون في المنطقة نتيجةً لزيجات مرتبطة بهوية مقدسية. وعلى الرغم من تقارب منطقتَي شمال غرب القدس وشمال القدس جغرافيًّا، فإن هذا التقسيم أفرز أفرادًا مختلفين من ناحية الانتماء الإداري والهوياتي من الناحية المؤسساتية. وأدى فصل التجمعات الفلسطينية المقدسية عن بعضها عبر جدار الفصل إلى تفسّخ النسيج الاجتماعي المقدسي والفلسطيني.

واستنادًا إلى ذلك، ينعكس ما سبق على قدرة الأفراد على الحركة من مدينة القدس وإليها. وقد كانت حركة الفلسطينيين بين المناطق الأربع ومدينة القدس متاحة، ولم تكن تحتاج إلى تصريح دخول، وكان يمكن الوصول منها إلى مركز المدينة في حدود ربع ساعة تقريبًا. لكنّ التحولات فرضت على كلتا المنطقتين واقعًا مغايرًا ومختلفًا بين كلٍّ منها، أفضى إلى خسارة الوقت والمال في أثناء الانتقال. وفي حال المقارنة بين الفلسطينيين في شمال غرب القدس والفلسطينيين الذين فقدَ عدد كبير منهم هويته المقدسية، ومن ثم صار لا يمكنه الدخول إلى القدس، فإن وضع الإقامة المؤقتة والدائمة التي حصل عليها سكان القدس وكفر عقب تمكّنهم من التحرك "بحرية" بين الضفة الغربية والقدس، وتتيح لهم حق العمل في سوقها، وهو أمرٌ افتقدَه سكان شمال غرب القدس، الذين يحتاجون إلى تصاريح مخصصة للعمل داخل المستوطنات فقط، وهذه التصاريح يتعذّر الحصول عليها أحيانًا، ويمكن إلغاؤها في أي وقت كان. وينعكس ذلك على مستويات المعيشة وأنماط الحياة بين الذين يعملون في المستوطنات والذين يعملون في السوق المحلية؛ لأن معدلات الأجور اليومية في المستوطنات أعلى من المعدلات في السوق المحلية.

ساهم التحول الديموغرافي في وجود تمايزات بين منطقتين كانتا في يومٍ ما جزءًا من المشهد الريفي الفلسطيني. وبينما حافظت قرى شمال غرب القدس على الملامح الاجتماعية والثقافية للعلاقات في الريف الفلسطيني على الرغم من تأثير التوسع الاستيطاني الصهيوني في تغيير ملامح العمارة الريفية، تأثرت قرى شمال القدس بهذا التوسع وما ارتبط به من هجرة واسعة خارج القدس. وحوّل الانفجار الديموغرافي، وما تضمّنه من انفجار عقاري واكتظاظ سكاني، مناطقَ شمال القدس من مناطق ريفية فلسطينية تشتهر بالزراعة إلى مناطق شبه حضرية مشوّهة لم تصل إلى حد "التمدن"، وهي تشتمل على مبانٍ إسمنتية وحجرية شاهقة مكوّنة من عشرات الشقق التي يسكنها آلاف الأفراد، لكن لا تصل إليها الشمس، وتفتقر إلى التهوية الجيدة. والسكان في ناطحات السحاب هذه متنوعون هوياتيًا، وثقافيًا، واجتماعيًا، ولا يجدون في قربهم الفيزيائي ألفة أو إحساسًا بالجوار، بل يفضلون البقاء وحدهم ويتجنبون التفاعلات اليومية مع محيطهم البشري. وينظر سكان كفر عقب والرام إلى هذه الأحياء على أنها حيز "عملية" فرضها واقع سياسي، وليست حيزًا للتفاعل الاجتماعي. وبناءً على ذلك، فإنّ العلاقات الاجتماعية بين ساكني هذه المناطق لا تتّسم بصفات من قبيل حُسن الجوار، والقرابة، والألفة. وهذا أحد التكاليف الاجتماعية التي يسعى الاحتلال لخلقها عبر الهندسة الاستعمارية الساعية للتجميع والربط بين المجتمع الاستيطاني. وفي مقابل ذلك، يجري فصل المكون الفلسطيني وتفتيته، حتى إن كان محصورًا في معازل.

وعلى الرغم من ازدياد البناء العمودي في مناطق شمال غرب القدس، في السنوات الأخيرة، نتيجة لانحسار مساحات البناء المسموحة، فإنها ما زالت محافظة على مشهدها الريفي. وتعكس العلاقات الاجتماعية بين سكان قريتَي بيت إكسا وبدّو حُسن الجوار والقرابة اللذين عبرّ عنهما سكان هاتين القريتين من خلال المشاركة في الأفراح والأتراح، والزواج، والزيارات الدائمة، إضافة إلى التعاون والتعاضد بين السكان، وإن كان ذلك يتطلب تكاليف مختلفة. ويرجع هذا التقارب إلى التوسع الاستيطاني في هذه القرى؛ إذ عزل قرية بيت إكسا عن

هذا الامتداد الاجتماعي الفلسطيني في منطقة شمال غرب القدس. وعلى الرغم من العلاقات القوية بين سكانها، وبينها وبين القرى الأخرى أيضًا، فإنّ حصار القرية فرض عليها واقعًا جعلها أبعد اجتماعيًا عن هذه القرى، وهو أمرٌ أدّى إلى تكاليف باهظة.

أما تكاليف المشروع الاستيطاني الاقتصادية، فهي متعددة، وقد توزعت على المستويين الفردي والمجتمعي، وأهمها يتعلق - في سياق هذه الحالة الدراسية وبحسب المقابلات التي عُقدت مع سكان هذه المناطق - بالفرص الضائعة للنمو الاقتصادي، وخسائر بدلات المصادرة والهدم، وخسارة أيدٍ عاملة، وخسائر مالية على المستوى الفردي. وعلى مستوى منطقة شمال غرب القدس، فإنّ أبرز التكاليف الاقتصادية كانت متعلقة بالفرص الضائعة للكسب الاقتصادي نتيجة لمصادرة الأراضي التي تحاذي المستوطنات، ومنع وصول المزارعين إليها. وتتفرّع هذه الخسائر إلى نوعين: إما خسارة مادية للأرض بوصفها أصلًا مهمًّا يمكن بيعه، وإما خسارة ناجمة عن عدم القدرة على استغلال الأراضي وزراعتها وبيع إنتاجها في السوق المحلية، فضلًا عن عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية في مواسم القطف. أما في الرام وكفر عقب، فإنّ هذه الإشكالية لم تُذكر بوصفها أحد محددات الخسارة الاقتصادية؛ نتيجةً لانحسار الأراضي الزراعية. ومن أبرز التكاليف الاقتصادية ما يخسره المواطنون في منطقة شمال غرب القدس نتيجةً لهَدْم المنازل والمنشآت التجارية والزراعية ومصادرتها. فبحسب المقابلات، تعددت قيمة الخسائر، ولكن ما يمكن استنباطه هو أن مبالغ كبيرة جرى صرفها في بناء المنازل، والمنشآت الزراعية، ولم يَجرِ استثمارها أو استخدامها للغايات المقررة نتيجة لهدمها. وفي الطرف المقابل، نجد أن خسائر السكان المادية في مناطق شمال القدس تكون انعكاسًا مباشرًا لسياسة المواطنة والتهويد التي يفرضها الاحتلال، مثل دفع الضرائب المرتفعة والاضطرار إلى ازدواجية استئجار المنازل.

وبخصوص النشاط الاقتصادي داخل المناطق، نجد أن قرى شمال غرب القدس تفتقر إلى الحيوية الاقتصادية والتجارية في مناطق شمال القدس، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب في سياق آثار الاستيطان التي تختلف باختلاف الطبيعة الجيوسياسية للقرى. وبخصوص قرية بيت إكسا، فإنّ حالة العزل هذه ونظام المراقبة والهيمنة الدائم عليها، الممثل فيزيائيًا بوجود حاجز على مدخلها، يحول دون وجود سوق محلية حيوية، حتى في حال اعتبار أن عدد سكان القرية يبلغ 2000 نسمة، ومن ثم فإنهم لا يحتاجون، في هذه الحالة، إلى ساحة تجارية واسعة. أما قرية بدّو، فنتيجة لمركزيتها في منطقة شمال غرب القدس، ووجود آليات ضبط تجارية أقل عليها، فإن النشاط التجاري فيها يكون أوسع، وهو يَفي بالغرض بالنسبة إلى السكان، ولا يضطرهم إلى السعي في قرى أو مدن أخرى لتوفير احتياجاتهم الأساسية.

على النقيض من ذلك، نجد أن النشاط التجاري في كفر عقب والرام أوسع على نحو ملحوظ، وتحديدًا في كفر عقب، وذلك لعدة أسباب؛ أبرزها الرمادية الإدارية التي تقع فيها، والتي يجد فيها الساعون نحو المنفعة والكسب الاقتصادي غاية لإدارة أعمالهم والكسب منها ماديًّا، بأقل التكاليف الممكنة؛ إذ إنّ أصحاب الأعمال يتجهون إليها تهربًا من الضريبة، ويتجه إليها الزبائن لشراء الاحتياجات بأسعار أقل، إضافة إلى أن النمو السكاني والكثافة السكانية العالية تجعلان من الاستثمار التجاري داخل كفر عقب والرام أمرًا مربحًا. ومن خلال المقارنة بين منطقتَي الشمال والشمال الغربي لمدينة القدس، يمكننا النظر إلى النشاط الاقتصادي في ارتباطه بهندسة المكان الاستعمارية. وفي حين أنّ المخططات الاستيطانية قد عزلت منطقة شمال غرب القدس عن القدس، وأبعدتها عن مدينة رام الله، فإنّ كفر عقب والرام أضحتَا على الطريق الحيوية بين

المدينتين، وهي طريق يتنقل فيها عشرات آلاف الأفراد يوميًا؛ ومن ثم نجد أن كثيرًا من التجار يرون الطلب على البضاعة عالية نتيجة لحيوية الحركة في هذه الطريق.

ونجد أثر الاستيطان في التحولات في نوعية النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من انحسار النشاط الزراعي ومحاولات التضييق والتدمير، فقد بقيت نسبة 25% من السكان تعمل في الزراعة، حتى إن لم تكن تعتمد عليها بوصفها مصدرًا رئيسًا للدخل. أما في منطقة شمال القدس، فنجد اختفاءً شبه كليٍّ لقطاع الزراعة نتيجة لمصادرة المساحة الأكبر من الأراضي لأغراض التوسع الاستيطاني، واستخدام ما تبقى منها في البناء الكثيف لمواءمة الهجرة الكبيرة من القدس إلى هذه المناطق. وبطبيعة الحال، من المفترض أن يفيد استخدام الحالات الدراسية في إمكانية تعميم النتائج على نطاق أوسع، لكن ذلك ينبغي أن يكون بحذر.

أدت هذه التحولات إلى تكلفة باهظة بالنسبة إلى مدينة القدس نفسها؛ فمع تحول رام الله إلى المدينة البديلة، فقدت مدينة القدس مركزيتها وحيوتها التي اكتسبتها من المحيط. ولا يمكننا نقاش التضييق على حرية النشاط الاقتصادي أو الزراعي من دون التطرق إلى الضعف البنيوي للاقتصاد الفلسطيني الذي ولّده الاحتلال لدعم مشروعه الاستيطاني. فهذا الاعتماد المكثف يلغي بالضرورة المقومات اللازمة لبناء اقتصاد فلسطيني مستقر ومستدام ويبقي على الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي عضويًا وقسريًا، ولا يمكن نقاشه بمعزل عن إطار إسرائيل للنكوص التنموي De-development الفلسطيني؛ ذلك أنّ الإضعاف التنموي الاقتصادي أفرز انعكاسات على السوق المحلية، أبرزها عدم قدرته على منافسة سوق العمل الإسرائيلية في مستوى الأجور والرواتب، نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة على نحو غير مسبوق في السنوات الأخيرة. وينطبق هذا الأمر على المناطق الأربع، وليس على قرى شمال غرب القدس فحسب. ففي جميع هذه القرى، تتجه غالبية القوى العاملة إلى العمل في إسرائيل والمستوطنات. وقد نجم عن التكلفة الوطنية للتضييق على حرية النشاط الاقتصادي في هذه المناطق وتدمير مقوماته، وتحديدًا الجانب الزراعي، بالتزامن مع فتح أسواق العمل في المستوطنات، توجّهٌ واضح للعمالة الفلسطينية نحو المستوطنات بدلًا من السوق المحلية، سواء كان ذلك على مستوى القرية أو السوق الفلسطينية، وهو ما أدّى إلى إضعافها اقتصاديًّا.

المراجع

العربية

أديب، أساف. **المنطقة الصناعية عطروت في القدس.** القدس: معًا - نقابة عمالية، 2022.

أسعد، أحمد عز الدين. "الطرق الالتفافية الإسرائيلية: فصل المستعمَر ووصل المستعمِر". **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. 2020/7/13. في: https://acr.ps/1L9GPXR

الإمام، أسمى ومعتصم حمدان. **دراسة حول قطاع الرعاية الصحية في القدس الشرقية.** القدس: اتحاد الجمعيات الخيرية، 2021.

تماري، سليم. **الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **ملخص النتائج النهائية للتعداد - محافظة القدس - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت** رام الله: 2017.

_____. **كتاب القدس الإحصائي السنوي 2023**. رام الله – فلسطين: 2023.

_____. **مؤشرات القوى العاملة في الضفة الغربية – الربع الثاني 2024** رام الله: 2024.

حامدة، أسامة يعقوب أحمد. "نظرة على أثر المستوطنات الإسرائيلية على التوسع العمراني المستقبلي لمدينة القدس وقرى المحافظة". رسالة ماجستير. كلية الهندسة. جامعة بيرزيت. رام الله. 2007.

حمايل، قمر. "التحولات الحضرية في كفر عقب منذ عام 1993 بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل". رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. رام الله. 2018.

حنفي، ساري. "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي". **المستقبل العربي.** مج 31، العدد 360 (شباط/ فبراير 2009).

خمايسي، راسم. "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي 'قلب الدولة'". **حوليات القدس**. العدد 16 (خريف – شتاء 2013).

_____. "أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان". **قضايا إسرائيلية**. العدد 45 (2014).

_____. "نحو صياغة رؤية لتنمية الضواحي البلدية في محيط القدس: الزعيم وعناتا والرام وكفر عقب نموذجًا". **عمران.** مج 8، العدد 30 (خريف 2018).

_____. "الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف". **سياسات عربية**. مج 7، العدد 39 (تموز/ يوليو 2019).

دولة فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مساحة الأراضي في الضفة الغربية حسب تقسيم الاحتلال الإسرائيلي والمحافظة، 2017". في: https://acr.ps/1L9BP7M

رزق الله، باسل. "تفريغ المدينة: شروط الترخيص والمخططات الهيكلية كأداة لتفريغ القدس من سكانها". **قضايا إسرائيلية**. العدد 75 (2019).

الرفاعي، ياسر وديما ياسر. **التحولات العمرانية والاجتماعية بين إقصاء وحضرنة الريف: دراسة حالتي عناتا وبيرزيت.** رام الله: جامعة بيرزيت - مركز دراسات التنمية، 2016.

شلبي، ياسر وأنمار رفيدي وإيمان سعادة. **اللامساواة في الحالة الفلسطينية: ما بين الاستعمار الاستيطاني وعجز السياسات العامة.** رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2024.

قراءة في بعض التغيرات السوسيوحضرية في رام الله وكفر عقب. رام الله: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، 2015.

كناعنة، شريف. **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، 1992.

المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية. ماريات هيبرغ وغير أوفنسن (محرران). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.

المدينة الفلسطينية: قضايا في التحولات الحضرية. مجدي المالكي وسليم تماري (محرران). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.

مشروع هندسة المستعمرة: نقطة التواصل للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية. رام الله: 2020. (غير منشور)

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج). **دليل بلدة الرام.** بيت لحم: 2012.

_____. **دليل بلدة كفر عقب.** بيت لحم: 2012.

نابلسي، رازي. **الصهيونية والاستيطان: استراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل.** رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2017.

نفتالي، يميت [وآخرون]. **مؤشرات للاقتصاد والتوظيف في شرقي القدس – معطيات 2019.** القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2020.

الأجنبية

Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ). *Beit Iksa Village Profile*. Bethlehem: 2012.

_____. *Biddu Town Profile*. Bethlehem: 2012.

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*, 2nd ed. Redwood City: Stanford University Press, 2013.

Castells, Manuel. *The Urban Question: A Marxist Approach*. London: Edward Arnold, 1972.

Graham, Stephen (ed.). *Cities, War and Terrorism: Towards an Urban Geopolitics*. Malden, MA/ Oxford: Blackwell Publishing, 2004.

Halper, Jeff. "The Three Jerusalems: Planning and Colonial Control." *Jerusalem Quarterly*. vol. 15 (Winter 2022). at: https://acr.ps/1L9GPhH

Handel, Ariel. "Gated/ Gating Community: The Settlement Complex in the West Bank." *Transactions of the Institute of British Geographers*. vol. 39, no. 4 (2014).

Mitchell, Timothy. *Colonising Egypt*. Berkeley: University of California Press, 1998.

Rosen, Gillad & Shlay, Anne B. "Making Place: The Shifting Green Line and the Development of 'Greater' Metropolitan Jerusalem." *City & Community*. vol. 9, no. 4 (2010).

Small, Mario Luis. "'How Many Cases do I Need?' On Science and the Logic of Case Selection in Field-Based Research." *Ethnography*. vol. 10, no. 1 (2009).

Tilly, Charles. *Durable Inequalities*. Berkeley, CA: University of California Press, 1980.

UNRWA. *Mini Profile: Biddu Enclave*. West Bank: 2014. at: https://acr.ps/1L9GQ2I

Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of Genocide Research*. vol. 8, no. 4 (2006).

Yin, Robert K. *Case Study Research: Design and Methods*, 3rd ed. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2003.

ملحق قائمة المقابلات

الرقم	الاسم	الجهة/ الوظيفة	القرية	الموقع	التاريخ
1	سالم أبو عيد	بلدية بدّو	بدّو	وجاهي - مقر البلدية	7 آب/ أغسطس 2024
2	سعيد يقين	وزارة شؤون القدس		وجاهي - وزارة شؤون القدس	13 آب/ أغسطس 2024
3	مراد زايد	بلدية بيت إكسا	بيت إكسا	مكالمة هاتفية	27 آب/ أغسطس 2024
4	حسين حبابة	نائب رئيس البلدية	بيت إكسا	مكالمة هاتفية	4 أيلول/ سبتمبر 2024
5	ع. ز.	أستاذ	بيت إكسا	مكالمة هاتفية	4 أيلول/ سبتمبر 2024
6	آ. د.		بدّو	مكالمة هاتفية	16 أيلول/ سبتمبر 2024
7	ب. ا.	رئيس البلدية سابقًا	بدّو	مكالمة هاتفية	16 أيلول/ سبتمبر 2024
8	م. ا.	محامٍ ومزارع	بدّو	مكالمة هاتفية	16 أيلول/ سبتمبر 2024
9	غ. ا.	متقاعد - محامٍ وعامل سابقًا	بدّو	مكالمة هاتفية	16 أيلول/ سبتمبر 2024
10	م. ع.	ناشط اجتماعي ورئيس جمعية	بدّو	مكالمة هاتفية	16 أيلول/ سبتمبر 2024
11	و. ع.		بدّو	مكالمة هاتفية	16 أيلول/ سبتمبر 2024
12	رائق غزاونة	رئيس بلدية الرام سابقًا	الرام	مكالمة هاتفية	10 آب/ أغسطس 2024
13	عماد عوض	رئيس بلدية كفر عقب	كفر عقب	مكالمة هاتفية	6 آب/ أغسطس 2024
14	نادر حموز	محافظة القدس	كفر عقب والرام	مكالمة هاتفية	25 تموز/ يوليو 2024
15	ل. ش.	عامل	الرام	وجاهي - عطروت	1 حزيران/ يونيو 2024
16	م. ا.	ربة منزل	كفر عقب	وجاهي – كفر عقب	15 حزيران/ يونيو 2024
17	م. ط.	طالب	الرام	وجاهي - الرام	12 تموز/ يوليو 2024
18	م. ب.	طالب	كفر عقب	وجاهي – كفر عقب	12 تموز/ يوليو 2024
19	س. ح.	موظفة في جمعية في القدس	كفر عقب والرام	وجاهي – كفر عقب	7 تموز/ يوليو 2024
20	ج. د.	معلمة	كفر عقب	مكالمة هاتفية	1 آب/ أغسطس 2024
21	م. ع.	صاحب محل	الرام	مكالمة هاتفية	5 تموز/ يوليو 2024
22	خ. ع.	معلمة	كفر عقب	مكالمة هاتفية	15 تموز/ يوليو 2024
23	ح. ا.	عامل	كفر عقب	وجاهي- القدس	19 تموز/ يوليو 2024
24	ز. ا.	موظفة أشعة	كفر عقب	وجاهي- القدس	19 تموز/ يوليو 2024
25	ر. ع.	موظفة في مؤسسة	كفر عقب	مكالمة هاتفية	5 آب/ أغسطس 2024
26	ض. ب.	موظفة + احتياجات خاصة	كفر عقب	مكالمة هاتفية	1 حزيران/ يونيو 2024